7 CP

Diversity of Cultural Expressions
Diversité des expressions culturelles
Diversidad de las expresiones culturales
Разнообразие форм культурного самовыражения
تنوع أشكال التعبير الثقافي
文化表现形式多样性

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
联合国教育、科学及文化组织

DCE/19/7.CP/4
باريس، 2019/5/2
الأصل: إنجليزي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية السابعة
باريس، مقر اليونسكو، القاعة 2
4–7 حزيران/يونيو 2019

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت: اعتماد المحضر المختصر للدورة العادية السادسة لمؤتمر الأطراف

تتضمن هذه الوثيقة في ملحقها مشروع المحضر المختصر للدورة العادية السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

القرار المطلوب: الفقرة 2.

١ – يُقدَّم مشروع المحضر المختصر للدورة العادية السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

٢ – ولعل مؤتمر الأطراف يرغب في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار 7.CP 4

إن مؤتمر الأطراف،

١ – *وقد درس الوثيقة DCE/19/7.CP/4 وملحقها؛*

٢ – *يعتمد المحضر المختصر للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، الملحق بالوثيقة المذكورة آنفاً.*

الملحق

مشروع المحضر المختصر للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

مراسم الافتتاح

1- افتتحت السيدة مشتيلد روسلر، مساعدة المديرة العامة للثقافة بالإنابة، يوم الثلاثاء ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٧، الدورة العادية السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية").

2- وحضر الدورة ١٠٤ أطراف في الاتفاقية، و١٠ دول أعضاء في اليونسكو ليست أطرافاً في الاتفاقية، و٤ منظمات حكومية دولية، و٣٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني، و٤ كراس من كراسي اليونسكو الجامعية، ومركز واحد من مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو.

3- ورحبت السيدة مشتيلد روسلر، **مساعدة المديرة العامة للثقافة بالإنابة وممثلة المديرة العامة لليونسكو**، بجميع المشاركين في الدورة وهنأت الأطراف الستة الجدد في الاتفاقية. ثم شددت على أهمية استمرار الشراكة بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وأشارت في هذا الصدد إلى أن منتدى المجتمع المدني الذي عُقد في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٧ هو أول منتدى من نوعه، وأن التقرير الأول للمجتمع المدني سيُقدّم إلى الدورة الحادية عشرة للجنة الدولية الحكومية المعنية بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة الدولية الحكومية"). وأكدت أيضاً أن الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف ستوافق على المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، الأمر الذي يمثل إنجازاً هاماً.

وأبرزت ممثلة المديرة العامة لليونسكو ثلاثة مجالات عمل رئيسية اضطلعت بها الأمانة في الفترة 2015-2017، يتعلق أولها بإصدار التقرير العالمي الأول المعنون "إعادة رسم السياسات الثقافية: عقد لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أجل التنمية" (المشار إليه فيما يلي باسم "التقرير العالمي لعام 2015"). أما المجال الثاني، فيتمثل في تنفيذ استراتيجية بناء القدرات، التي طُبقت في ١٢ بلداً من الأطراف في الاتفاقية بفضل دعم السويد، وكذلك في إعداد مواد تدريبية بشأن الحرية الفنية بفضل دعم الدنمارك، فضلاً عن وضع برنامج للبحث والتدريب بشأن المعاملة التفضيلية. ويُعنى المجال الثالث بقدرة الأمانة على توفير المساعدة التقنية، ويشمل ذلك الدعم المخصص للصناعات الثقافية والإبداعية ولبلورة السياسات الثقافية في بعض البلدان بدعم من جمهورية كوريا. وأشارت أيضاً إلى أن الأمانة تأمل في وضع برنامج جديد للتعاون بدعم من الاتحاد الأوروبي لمواصلة العمل الهام الذي بدأه مشروع مرفق الخبراء المشترك بين اليونسكو والاتحاد الأوروبي.

البند 1 – انتخاب رئيس مؤتمر الأطراف ونائب (نواب) الرئيس ومقرّر (الوثيقة DCE/17/6.CP/1)

4- استهلت السيدة مشتيلد روسلر، **مساعدة المديرة العامة للثقافة بالإنابة**، عملية انتخاب المكتب.

5- واقترح وفد **إندونيسيا**، وأيده في ذلك وفدا **الهند وإيطاليا**، ترشيح صاحب السعادة السيد أسد الزمان نور، وزير الشؤون الثقافية في بنغلاديش، لتولي رئاسة هذه الدورة لمؤتمر الأطراف.

6- ورشح وفد **الدنمارك**، بتأييد من وفد **العراق**، فنلندا لتولي منصب نائب الرئيس من المجموعة الأولى. ورشح وفد **إكوادور**، بتأييد من وفد **البرازيل**، باراغواي لمنصب نائب الرئيس من المجموعة الثالثة. ورشح وفد **المغرب**، بتأييد من وفد **إيطاليا**،

العراق لمنصب نائب الرئيس من المجموعة الخامسة (ب). ورشح وفد **صربيا**، بتأييد من وفد **كرواتيا**، سلوفاكيا لمنصب نائب الرئيس من المجموعة الثانية. وتم انتخاب نواب الرئيس بالتزكية.

7- واقترح وفد **زمبابوي**، بتأييد من وفد **نيجيريا**، السيدة ميلاني أفيريري (كوت ديفوار) لمنصب المقرر.

8- وأكد **الرئيس** نتائج الانتخابات وأعلن اعتماد القرار 6.CP 1.

اعتُمد القرار 6.CP 1.

البند ٢ – اعتماد جدول الأعمال (الوثيقة DCE/17/6.CP/2)

9- قرأت **أمينة الاتفاقية**، السيدة دانييل كليش، قائمة بنود جدول الأعمال المقترحة للدورة ووثائق العمل المتعلقة بها. وذكّرت الأطراف الراغبة في اقتراح تعديلات على مشروعات القرارات بأنه ينبغي تقديمها خطياً إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل أن يكون ذلك باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

10- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 2.

اعتُمد القرار 6.CP 2.

البند 3 – الموافقة على قائمة المراقبين (الوثيقة DCE/17/6.CP/INF.2)

11- تلت **أمينة الاتفاقية** قائمة الدول الأعضاء في اليونسكو غير الأطراف في الاتفاقية (الاتحاد الروسي وبوتان وتايلاند وتركيا والفلبين وليبيا والمملكة العربية السعودية وميانمار واليابان واليمن والولايات المتحدة الأمريكية)، وقائمة المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكراسي اليونسكو الجامعية ومراكز الفئة 2 المسجلة.

12- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 3.

اعتُمد القرار 6.CP 3.

البند 4 – اعتماد المحضر الموجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف (الوثيقة DCE/17/6.CP/4)

13- أعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 4.

اعتُمد القرار 6.CP 4.

البند 5 – المناقشة العامة

14- دعا **الرئيس** الأطراف إلى إلقاء الكلمات في المناقشة العامة. وهنأت جميع الأطراف الرئيس على انتخابه، وهنأت الأمانة على عملها الممتاز، واللجنة الدولية الحكومية على إنجازاتها خلال السنتين الماضيتين.

15- وذكّر وفد **باراغواي** بأن بلده استفاد مرتين من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المشار إليه فيما يلي باسم "الصندوق الدولي")، وشدد على أهمية وجود استراتيجية قوية لجمع الأموال من أجل الصندوق. وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها

البلد لتنفيذ الاتفاقية، أشار الوفد إلى المجلس الوطني للثقافة، وهو منصة أنشئت بموجب القانون لإشراك أعضاء المجتمع المدني في إدارة الشؤون الثقافية، وإلى تنظيم حملة توعية وطنية بشأن التنوع الثقافي. ونظمت باراغواي أيضاً في عام ٢٠١٧ أول مهرجان للتنوع الثقافي شاركت فيه ٢٠ مجموعة ثقافية. وأخيراً، ذكر الوفد أنه على الصعيد الإقليمي، تجري حالياً مناقشات داخل لجنة التنوع الثقافي التابعة للسوق الجنوبية المشتركة بشأن وضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ الاتفاقية.

16- وأشار وفد **المغرب** إلى أن بلده اعتمد قانوناً بشأن وضع الفنان، واستحدث مكتباً لتصدير الموسيقى، ووضع برنامجاً وطنياً لتعزيز التنوع في المهرجانات الثقافية، وهو ما يمثل إجراءات رئيسية في سبيل تنفيذ الاتفاقية. وشدد أيضاً على مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للثقافة. فتشارك الجمعيات الثقافية على سبيل المثال في صياغة قانون بشأن الثقافة المغربية ولغاتها. ونوه أيضاً بوجود صندوق عام لدعم المشروعات الفنية.

17- وأكد ممثل **حكومة كيبيك** ضمن الوفد الدائم لكندا دعمه الثابت للاتفاقية، وأعرب عن عزمه على تعزيز التعاون الدولي. وأعلن أن كيبيك ستدعم برنامجاً للبحوث بشأن التحديات التي تواجه التعاون الدولي في المسائل الرقمية. ثم شدد على أهمية إدراج المبادئ الأساسية للاتفاقية في جميع المحافل الدولية الأخرى. وأخيراً، قدّم الممثل السياسةَ العامة الجديدة للثقافة في كيبيك، التي تأثرت بالاتفاقية. وقال إن صياغة هذه السياسة العامة، التي سيُعلن عنها قريباً لعامة الناس، استُهلت بإجراء مشاورات عامة واسعة النطاق في عام ٢٠١٦.

وأثنى وفد **كندا** على جودة التقرير العالمي وعلى تنظيم المنتدى الأول للمجتمع المدني. وأعلن ترشحه لعضوية اللجنة الدولية الحكومية وشدد على مسألتين يرى أنهما ذواتا أولوية وهما: التحديات التي يطرحها التطور الرقمي من قبيل زيادة التجانس الثقافي، وأهمية التعاون الدولي ولا سيما من خلال الصندوق الدولي.

18- وأكد وفد **الهند** التزام بلده بالاتفاقية وأعلن أنه يضطلع حالياً بمهمة وطنية لرسم خرائط الموارد الثقافية من أجل استحداث قاعدة بيانات موحدة للمعلومات المتعلقة بالممتلكات الثقافية. وأشاد بتنوع الهند التي تضم ٣٥ ولاية وإقليماً اتحادياً، و٢٢ لغة رسمية، وأكثر من ٧٠٠ لهجة، والتزم بدعم هذا التنوع والحفاظ عليه. وأخيراً، شدد على الطابع الحاسم للمناقشات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وأبرزها الأهداف 4 و١٦ و١٧ المتعلقة بالتعليم، والعدالة، والتعاون.

19- وأعرب وفد **إيطاليا** عن سروره لإعلان توفير خبير منتسب للأمانة وهو ما يتيح لهذا المهني الشاب خوض تجربة مثرية جداً. وأشار إلى برنامج استهلته وزارة الثقافة لتعزيز الإبداع الفني للمهاجرين، وإلى إنشاء مؤسستين في عام ٢٠١٥ لإسداء المشورة المجانية بشأن حقوق التأليف والنشر للفنانين الشباب ومكافحة القرصنة عبر الإنترنت. وأخيراً، دعا إلى تعميم الثقافة باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية في إطار اجتماع وزراء الثقافة لدول مجموعة الدول السبع في فلورنسا.

20- ووجّه وفد **مدغشقر** الشكر إلى اليونسكو لما قدمته لمدغشقر من مساعدة في صياغة تقريرها الدوري الأول لفترة الأربعة أعوام، الذي قدمته في عام ٢٠١٦، وإلى الصندوق الدولي على الأموال التي تلقتها منه في ثلاث مناسبات. وطلب الوفد المساعدة في بناء قدرات بلده لإدماج الاتفاقية في تشريعاته الوطنية، وتنظيم حلقات عمل للتوعية، وترجمة الاتفاقية إلى اللغة الملغاشية.

21- وشكر وفد **بوركينا فاسو** الأمانة وحكومة السويد على دعمهما لإعداد تقرير بلده الدوري الثاني لفترة الأربعة أعوام. وأفاد أن نتائج هامة قد تحققت في مجال إدارة الثقافة، وتنظيم المجتمع المدني، وإدراج الثقافة في السياسات الوطنية، وتعزيز حقوق

الإنسان. وعدّد الأدوات الوطنية المستحدثة لتنفيذ الاتفاقية، مثل الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الثقافية، وبرنامج تنمية المبادرات الثقافية، وصندوق تنمية السياحة والثقافة، ومركزه من الفئة ٢ لأداء العروض الفنية.

22- وأشار وفد **النمسا** إلى ٣ أولويات فيما يتعلق بالاتفاقية وهي: ضمان الحفاظ على جدوى الاتفاقية في البيئة الرقمية؛ والدفاع عن وضع الفنان وحرية التعبير؛ وكفالة أن يؤدي التنوع الثقافي دوراً حاسماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار الوفد إلى أن تقديم التقارير هو العمود الفقري للاتفاقية وشجع جميع الأطراف على تقديم تقاريرها الدورية.

23- وأفاد وفد **جنوب أفريقيا** بأن بلده سينظم دورات تدريبية للجهات المعنية الرئيسية في المجتمع المدني، لكي تتمكن من تنفيذ الاتفاقية بصورة أفضل والمشاركة في عملية إعداد التقارير. وأشار إلى أن بلده بصدد تنقيح كتابه الأبيض بشأن الفنون والثقافة والتراث، الذي سيتضمن مراجع مقتبسة من اتفاقية عام ٢٠٠٥. وأوضح أن بلده دشّن المرصد الثقافي الوطني الذي يركز جهوده وموارده البحثية على تعزيز تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية.

24- ورحب وفد **ألمانيا** بدور الاتفاقية الذي يمثل مثالاً يُحتذى به في تعزيز السياسات المبتكرة للتنوع الثقافي والإدارة التشاركية. وأشار إلى أن عملية تقديم التقارير أعطت زخماً للعمل على صعيد السياسات العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والحراك الفني. وأفاد بأن للثقافة وزناً متزايداً في استراتيجية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي بصدد تنقيح توجيهه المتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية والبصرية من أجل تعزيز ملاءمتها للعالم الرقمي، الأمر الذي يتماشى مع المبادئ التوجيهية التنفيذية التي سيعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الحالية. وأشار الوفد إلى أن عدم المساواة بمختلف جوانبه هو أبرز ما يواجهه تحقيق أهداف التنمية المستدامة من تحديات. وأخيراً، أثنى على التعاون القائم بين الأطراف الذي أتاحته الأمانة.

25- وذكر وفد **مالي** أن بلده اعتمد قانوناً بشأن وضع الفنان، يشمل حماية حقوق الملكية الفكرية لتعزيز تنمية الصناعات الإبداعية. وأعلن عن إنشاء لجنة وطنية لحماية وتعزيز التنوع الثقافي. وأخيراً، شجع على القيام بأنشطة التوعية وبناء القدرات لتيسير تنفيذ الاتفاقية.

26- ووصف وفد **فنلندا** الاتفاقية بأنها وثيقة جوهرية لأنها تمثل ضمانة أساسية للحقوق ولها تأثير هيكلي على مستوى القانون الدولي، والسياسات الوطنية، وفي الميدان. وذكر أن إطار المؤشرات المتعلقة بالثقافة والديمقراطية، الذي وضعه مجلس أوروبا، يدل على وجود ارتباط قوي بين الثقافة والديمقراطية. ولذلك، اقترح أن تضطلع الاتفاقية بدور أكثر أهمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

27- وشدد وفد **فيتنام** على الصلة بين الثقافة والتنمية التي تلزم الدولة بتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية الصناعات الثقافية. وقد أجريت مشاورات عامة في فيتنام أقر رئيس الوزراء استناداً إلى نتائجها الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الثقافية، التي من المتوقع أن تمثل 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، و٧٪ في عام ٢٠٣٠. وكذلك، أُدرجت الثقافة في خطة العمل الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

28- ورحب وفد **كرواتيا** بإعلان اليونسكو اليوم العالمي للغة الروما. وذكر أن بلده اتخذ تدابير ضريبية لحماية الفنون الإبداعية، مثل دفع المستحقات الاجتماعية والصحية والتقاعدية للفنانين المستقلين المسجلين. وموّل جمعيات فنية وحراك الفنانين لدعم المشاركة الثقافية. وأخيراً، شدد الوفد على ضرورة تعليم الشباب تقدير التنوع الثقافي باعتباره وسيلة لمكافحة التعصب.

29- وذكّر وفد **بنغلاديش** بأن بلده قدم تضحيات للدفاع عن لغته الأم، وأنشأ المعهد الدولي للغة الأم بوصفه مركزاً من الفئة ٢. وأشار إلى أنه استضاف الاجتماع الأول لوزراء الثقافة في منطقة آسيا والمحيط الهادي في عام ٢٠١٢، الذي أفضى إلى اعتماد إعلان دكا الوزاري بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي.

30- وأكد وفد **كوبا** اقتناعه بأن الثقافة عامل محفز للتنمية. وأوضح أن سياساته الثقافية تركز على تعزيز الحصول على السلع والخدمات الثقافية، وخصوصاً للشباب. وأعرب عن اهتمامه الخاص بالمبادئ التوجيهية التنفيذية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية في العصر الرقمي. وشكر السويد لمساعدته في صياغة تقريره الدوري الثاني. وأخيراً، أكد مجدداً أوجه التداخل بين الاتفاقية وخطة اليونسكو للثقافة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2016-2026.

31- وشدد وفد **إندونيسيا** على ثراء التنوع الثقافي في بلده الذي يضم ٣٠٠ مجموعة عرقية و٧٠٠ لغة. وأعلن اعتماد بلده في نيسان/أبريل ٢٠١٧ قانوناً بشأن النهوض بالثقافات بالاسترشاد بالاتفاقية. ونظّم حدثاً عالمياً في جاكرتا في عام ٢٠١٧ بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، برعاية رئيس إندونيسيا. وذكّر الوفد بأنه نظم منتديين ثقافيين عالميين في عام ٢٠١٣ و٢٠١٦، وأعلن أنه سينظم المنتدى المقبل في عام ٢٠١٩. وأخيراً، أشار إلى أن مدينتي باندونغ وبيكالونغان الإندونيسيتين قد انضمتا إلى شبكة المدن المبدعة.

32- وأكد وفد **السويد** الصلات الوثيقة للاتفاقية بالديمقراطية والحريات الأساسية. وشدد على ضرورة مواصلة دعم النساء المبدعات. وأعرب عن تأييده للمبادئ التوجيهية التنفيذية لتطبيق الاتفاقية في العصر الرقمي، وشدد على أهمية التعاون مع المجتمع المدني. وشجع الأطراف على المساهمة في الصندوق الدولي وتكثيف جهودها في مجال تنفيذ الاتفاقية.

33- ورحب وفد **فرنسا** بتنظيم منتدى المجتمع المدني. وذكّر بأن الثقافة أداة مؤثرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعهد بمواصلة دعم البلدان النامية في هذا الصدد. وأشار إلى تأييده للمبادئ التوجيهية التنفيذية لأنها تعزز الطابع العالمي للاتفاقية في العصر الرقمي. وأعلن عقد قمة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في المستقبل تركز على الثقافة والتنمية.

34- وعرض وفد **الاتحاد الأوروبي** ثلاث مبادرات للإسهام في تنفيذ الاتفاقية. وأشار أولاً إلى الاستراتيجية الجديدة المعتمدة للعلاقات الثقافية الدولية. وعدّد ثانياً الاتفاقات السياسية والاقتصادية السبعة الجديدة التي أُبرمت مع بلدان ثالثة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ والتي تحيل إلى الاتفاقية. وأخيراً، سلط الضوء على تحديث إطار حقوق التأليف والنشر في العصر الرقمي لضمان الأجر العادل وتعزيز الشفافية في العقود المبرمة بين المبدعين والمنصات الإلكترونية. وتتماشى هذه المبادرة تماماً مع المبادئ التوجيهية التنفيذية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي دعماً كاملاً.

35- وأشار وفد **مصر** إلى مختلف المهرجانات التي تُنظَّم وإلى المركز الوطني للترجمة الذي قام بترجمة ٣٥٠٠ كتاب من ٣٦ لغة. وشدد على أن الحفاظ على التنوع الثقافي من خلال حرية التعبير والتعايش بين المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية ليس فقط لتشجيع التنمية، بل أيضاً لمحاربة التعصب. وشدد على دور التعليم في تنفيذ الاتفاقية.

36- وذكّر وفد **صربيا** بقيام بلده بإصلاح نظامه الثقافي الوطني من أجل تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلط الضوء على الحوافز التي يقدمها للمستثمرين لإنتاج الأعمال السمعية-البصرية بوصفها نموذجاً للممارسات الجيدة التي يقوم بها. وأفاد أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه يتمثل في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد المحلي. وأخيراً، أشار إلى أنه كان ضيف المنتدى الأول للصناعات الثقافية في أوروبا الشرقية والوسطى والصين في عام ٢٠١٦.

37- وذكّر وفد **نيجيريا** بالإجراءات التي اتخذها معهد الثقافة الأفريقية والتفاهم الدولي، وهو مركز من الفئة ٢، الذي نظم حلقات عمل بشأن الاتفاقية موجهة إلى الجهات المعنية الرئيسية، ووسع نطاق عمليات المسح الثقافية في نيجيريا، وعزز مشاركته في صناعة الأفلام المحلية، المعروفة باسم نوليوود. وأدى الاعتراف بأهمية الجامعات في تنفيذ الاتفاقية إلى زيادة مشاركة مجتمع التعليم العالي. ووافق رئيس نيجيريا السابق، القائد أولوسيغون أوباسانجو، في أيار/مايو ٢٠١٧ على المشاركة في الجهود التي تبذلها الحكومة النيجيرية في تنفيذ الاتفاقية.

38- وتطرق وفد **زمبابوي** إلى إنشاء وزارة وطنية للتنمية الريفية وتعزيز الحفاظ على الثقافة والتراث الوطنيين، سعياً إلى تحقيق التآزر فيما بين أنشطة زمبابوي لتنفيذ الاتفاقية. وشكر اليونسكو والسويد والاتحاد الأوروبي على دعم الأنشطة التي يضطلع بها بلده لبناء القدرات. فضلاً عن ذلك، أشار إلى المشروعات الأربعة في زمبابوي، التي تلقت دعماً من الصندوق الدولي. وقاست هذه المشروعات مدى المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية، وقدمت التدريب في مجال الأعمال التجارية إلى العاملين في المجال الثقافي، ووضعت استراتيجية وطنية لحقوق التأليف والنشر، وعززت السياسات الثقافية المحلية. وتوجت هذه الجهود باعتماد سياسة عامة وطنية ثقافية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالشراكة مع المجتمع المدني. وأنشئ مكتب جديد ضمن الوكالة الوطنية للإحصاءات لجمع الإحصاءات الثقافية من أجل الاسترشاد بها في وضع السياسات. فضلاً عن ذلك، شدد على أن الفنون المسرحية والفنون البصرية أصبحتا تدرسان اليوم في المدارس الابتدائية والثانوية بفضل اعتماد منهج دراسي جديد. وأخيراً، أشار إلى أن افتتاح موجات إذاعية جديدة أتاح للفنانين فرصة بث أعمالهم ولا سيما في عصر التكنولوجيا الرقمية.

39- وذكّر وفد **بيلاروس** بأن بلده اعتمد في عام ٢٠١٦ مدونة ثقافية تتضمن أحكاماً على الصعيد الوطني. ورحب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتعزيز التعاون مع المجتمع المدني، وأشار إلى أن بيلاروس لديها ١٣ رابطة مهنية للمبدعين تسهم بنشاط في وضع السياسات الثقافية الوطنية. وتتلقى هذه الرابطات الدعم من صندوق رئاسي للثقافة. وأخيراً، أعرب الوفد عن اهتمامه بمناقشة المسائل الرقمية لأن هذه المناقشة تتزامن مع حملة تفكير وطنية ينظمها بشأن هذا الموضوع.

40- وأشار وفد **الجمهورية العربية السورية** إلى أن بلده اعتمد في عام ٢٠١٢ إطاراً تشريعياً واضحاً لحماية الثقافة وحرية الصحافة. وأكد أن الفن قد ساعد المجتمع السوري في مواجهة المأساة الإنسانية والإرهاب اللذين يتعرض لهما. وأدت حملة التنوع الثقافي والتعبير الثقافي للشعب السوري إلى إنشاء عدة برامج للتعاون مع الدول الحليفة من أجل مكافحة الإرهاب. وتحمي الجمهورية العربية السورية لغتها الوطنية العربية واللغات الإقليمية، التي تشمل الآرامية، والكردية، والأرمنية. وأدت هذه الدينامية إلى اعتماد سياسة ثقافية جديدة في عام ٢٠١٧. وتعمل المحافظات أيضاً على تشجيع الفنون في العالم الرقمي لحماية الثقافة وإشراك المرأة في مكافحة التطرف. واحتفلت الجمهورية العربية السورية مؤخراً بالعام الجديد للتقويم السوري القديم، فضلاً عن اليوم الدولي للسلام. وأصدرت إعلان السلام الثقافي مع مدينة تدمر وأحيت ذكرى الإبادة الجماعية للأرمن السوريين. وأشار الوفد إلى أن الحظر المفروض على الجمهورية العربية السورية يمنع فنانيها من مغادرة البلد ما لم يتخلوا عن جنسيتهم السورية. وأخيراً، شدد على الصعوبات التي يواجهها البلد في تنفيذ الاتفاقية في ظل سريان الجزاءات.

41- وأكد وفد **بربادوس** أن الثقافة هي منبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وللمؤسسات التجارية والتجارة. وسنت بربادوس في عام ٢٠١٥ قانون تنمية الصناعات الثقافية وأنشأت هيئة تنمية الصناعات الثقافية، التي تدعم المؤسسات التجارية للعاملين في مجال الثقافة. فضلاً عن ذلك، اقترحت بربادوس إدراج الاتفاقية في عدة اتفاقات تعاون دولية أبرمتها مع أطراف أخرى. واستضافت بربادوس في عام ٢٠١٧مهرجان الفنون الكاريبية الذي تضمن حلقة عمل بشأن السياسة العامة الثقافية

وحقوق التأليف والنشر. وشملت المبادرات الأخرى برنامجاً لتدريب العاملين في مجال الثقافة على تسويق أعمالهم التجارية، وعمليات مسح الصناعات الثقافية للبلد، وإنشاء سجل للعاملين في المجال الثقافي. وأخيراً، شدد الوفد على أهمية الاتفاقية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

42- وشكر وفد **كولومبيا** الأمانة وحكومة السويد على دعمهما في إعداد تقرير كولومبيا الدوري الأول. وذكّر بأن كولومبيا اعتمدت مؤخراً قانوناً جديداً بشأن الاقتصاد الإبداعي، وتقدم حالياً المساعدة التقنية إلى بلدان المخروط الجنوبي وأمريكا الوسطى لجمع الإحصاءات الثقافية. وأسفرت مبادرة مشتركة بين ١٠ بلدان في أمريكا الجنوبية عن تدشين سوق للصناعات الثقافية في أمريكا الجنوبية (MICSUR) في عام ٢٠١٦.

43- وأكد وفد **كينيا** أنه يعتبر الاتفاقية أداة مهمة لتعزيز الحوار الثقافي، ودعم سلسلة القيمة للسلع الثقافية، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومنذ عام ٢٠١٤، استعرضت كينيا سياستها الوطنية المتعلقة بالثقافة لمواءمتها مع الاتفاقية. ودعمت المهرجانات الثقافية المجتمعية بالتعاون مع المجتمع المدني، ووقّعت العديد من الاتفاقات الثنائية لتيسير حراك الفنانين، وتعزيز التعاون الثقافي، والنهوض بالصناعات الإبداعية. وتتوقع كينيا أن تكون البيئة الرقمية وسيلة لتعزيز الثقافة بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، والإسهام في السلام والتسامح، وضمان مشاركة المواطنين في إدارة الثقافة. ولذا، فهي تعتقد أنه لا بد من التصدي لتحديات محددة، تشمل استخدام المواطنين للبيئة الرقمية والانتفاع بها على نحو غير لائق والمسائل المتعلقة بحقوق التأليف والنشر.

44- وذكر وفد **إثيوبيا** أن بلده استعرض سياسته الثقافية في عام ٢٠١٥ وفقاً للاتفاقية، وأكد أهمية الصلة بين الثقافة والتنمية. وأشار أيضاً إلى أن إثيوبيا وقّعت أكثر من 17 اتفاقاً ثنائياً للتعاون في مجال الثقافة بعد التصديق على الاتفاقية. وتشمل التحديات التي تواجهها إثيوبيا الافتقار إلى المعلومات عن احتياجات القطاع الثقافي، وعدم التنسيق بين جميع الأطراف المعنية. وشكر الوفد الأمانة وحكومة السويد على دعمهما في إعداد تقريره الدوري الأول في عام 2015.

45- وأعلن وفد **جمهورية الكونغو الديمقراطية** أن وزارة الثقافة والفنون في البلد نظمت، بالتعاون مع مكتب اليونسكو في كينشاسا، مجموعة حلقات دراسية تركز على تحويل الجمعيات الثقافية إلى صناعات ثقافية وإبداعية. وأشار إلى أن بلده الذي دخل في مرحلة ما بعد الصراع، يعلق أهمية خاصة على الأهداف الأساسية للاتفاقية لما فيه مصلحة السلم والأمن. وذكر الوفد أن البلد يستعرض حالياً قوانينه المتعلقة بالملكية الفكرية لحماية حقوق المبدعين، وخصوصاً في البيئة الرقمية، وأنه أنشأ في عام ٢٠٠٩ صندوقاً خاصاً للإبداع الفني، وأصبح صندوق الترويج الثقافي في عام ٢٠١١ مؤسسةً عامة تعنى بدعم المبادرات الفنية والأدبية. وشدد الوفد على أن السياسة الثقافية الجديدة وُضعت بالاسترشاد بالاتفاقية، وشكر اليونسكو على مساعدتها التقنية والمالية في هذا المجال.

46- وأكد وفد **جمهورية الصين الشعبية** مجدداً التزام بلده بتنفيذ الاتفاقية، بعد أن وضع خطة للتنمية لخمس سنوات لضمان نمو العرض الثقافي وتوسيع القطاع الثقافي. ونمت الصناعات الثقافية الصينية بسرعة خلال السنوات الأربع الماضية، إذ ارتفعت الإيرادات بمقدار 2.4 ترليون ين. ونُفذت مشروعات في قطاع الخدمات العامة ولا سيما لتطوير البنى الأساسية الثقافية في المناطق الريفية. وأدت هذه المبادرات إلى زيادة المبادلات مع البلدان الأخرى وتعزيز الحوار بين الثقافات.

[المراقبون]

47- ذكّر ممثل **الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية**، السيد ماثيو ترافرسي، بأن الجمعية تضم ٨٣ برلماناً ومنظمة دولية ترمي إلى تعزيز السلام والديمقراطية من خلال القوانين والسياسات. وساهم أعضاء الجمعية في صياغة الاتفاقية وشجعوا على التصديق عليها، وهو شرط للانضمام إلى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية. ومع أن تنفيذ الاتفاقية هو من اختصاص الذراع التنفيذية للحكومات، فإن للبرلمانيين أيضاً دور أساسي في ذلك ولا سيما من خلال دمج الاتفاقية في التشريعات الوطنية. وتلتزم الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في العصر الرقمي بإعادة رسم السياسات الوطنية لتأخذ هذا التحدي الجديد في الاعتبار. ونظمت الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في عام ٢٠١٦ لهذا الغرض ندوة بشأن التنوع الثقافي في العصر الرقمي مع الجمعية الوطنية في كيبيك، تمثل الهدف منها في فهم التحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الرقمية، وتعبئة البرلمانيين لإدراج هذا الموضوع في سياساتهم الثقافية. وركز الفريق الأول من المتحدثين على تأثير البيئة الرقمية في الأسواق الثقافية، في حين ركز الفريق الثاني على تأثير الاتفاقية في السياسة العامة المتبعة في العصر الرقمي.

48- وشكر **الرئيس** الأطراف الخمسة والثلاثين والمراقب، الذين شاركوا في المناقشة العامة. ووجه شكراً خاصاً إلى حكومات كندا وكيبيك وبنغلاديش على إعلان مساهماتها في الصندوق الدولي. وأشار إلى أن الأطراف قد أعادت رسم سياساتها لكي تتوافق مع أهداف الاتفاقية، وأعربت عن تقديرها للمساعدة التقنية التي تلقتها في هذا الصدد. وأحاط علماً بالأولويات العديدة للمستقبل، مثل المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية في البيئة الرقمية، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، والتعليم، والمساواة بين الجنسين. وقال إن الأطراف تعترف بأن الاتفاقية هي العمود الفقري للسياسات الثقافية ووسيلة لتعزيز السلام والديمقراطية. وقد مثل إطار رصد الاتفاقية بوجه خاص أداة أساسية لاستعراض السياسات الثقافية. وأضاف أن جميع الأطراف أقرّت أيضاً بأهمية الاتفاقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

49- وذكّر ممثل **المجلس الدولي لفن الرقص** بأنه شريك رسمي لليونسكو ويُعنى بجميع أنواع الرقص في العالم. وأنه قاد مشروعاً خلال السنوات العشر الماضية للتدريب على الرقص، أسفر عن إنشاء شهادة دولية لدراسات الرقص، تسهم في حراك الفنانين. ويرغب المجلس في استخدام شعار الاتفاقية وتقديم المشروع إلى وفود اليونسكو.

50- وشدد **الرئيس** على أن المنتدى الأول للمجتمع المدني قد عُقد في اليوم السابق. ودعا المشاركين إلى الاطلاع على ملخص المناقشات التي دارت في المنتدى.

51- وتحدثت السيدة فاليريا ماركولين، ممثلة منظمة **الثقافة والتنمية**، والسيد أميتافا بهاتاشاريا، ممثل منظمة **قاعدة الاتصال**، بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني التي شاركت في المنتدى. وشكرا الأطراف والأمانة على إنشاء هذا المنتدى، باعتباره أداة أساسية تتيح الإسهام في عمل الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية. وأتاح هذ المنتدى للجهات الفاعلة في المجتمع المدني فرصة فريدة لتبادل المعلومات بشأن أنشطتها، وتعزيز أنشطة التعاون ولا سيما في الجنوب، وتبادل وجهات نظرها عن التحديات الرئيسية المطروحة داخل المجتمع المدني نفسه أو لإدارة الشؤون الثقافية بوجه عام. وأتاح المنتدى أيضاً لمنظمات المجتمع المدني مناقشة صياغة تقريرها الأول بشأن المجتمع المدني، الذي سيتعين عليه تناول تنوع المجتمع المدني من حيث المناطق والأنشطة والأولويات والهياكل. وشددت المنظمات على ضرورة حصولها على الموارد اللازمة لضمان مشاركتها المستدامة في المنتدى. وحدد الممثلان المهام ذات الأولوية لمنظمات المجتمع المدني، ومنها إعداد تقاريرها السنوية الأولى، والمساهمة في البند المتعلق بالمجتمع المدني للدورة المقبلة للجنة، والمشاركة في اجتماع مع المكتب قبل انعقاد الدورة المذكورة، واقتراح أفكار لكل وثيقة

من وثائق الدورة، والمساعدة في وضع مؤشرات لقياس مشاركة المجتمع المدني بصورة أفضل، ومساعدة الأمانة في نشر المعلومات، والمساهمة في إعداد منتدى المجتمع المدني الذي يعقد مرة كل سنتين. وتعهدت منظمات المجتمع المدني أيضاً بالسعي إلى جعل هذه العملية مفيدة لإعداد التقارير الدورية لفترة الأربعة أعوام على الصعيد الوطني.

52- واختتم **الرئيس** المناقشة العامة، وهنأ الأطراف على هذه الدورة المثمرة.

البند 6 – تقرير اللجنة إلى مؤتمر الأطراف عن أنشطتها وقراراتها (الوثيقة DCE/17/6.CP/6)

53- دعا **الرئيس** السيدة ياناكنشكوفا، مقررة الدورة العاشرة للجنة الدولية الحكومية، إلى تقديم تقرير اللجنة الدولية الحكومية.

54- وأشارت **المقررة** إلى أن اللجنة الدولية الحكومية اجتمعت في دورتيها التاسعة والعاشرة واتخذت ما مجموعه 34 قراراً منذ الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. أولاً، واصلت اللجنة الدولية الحكومية تقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات. وطلبت من الأمانة على وجه الخصوص تنظيم دورة تدريبية عن المادتين ١٦ و٢١، مشيرة إلى أن الطابع المعقد للاتفاقية يتطلب أحياناً تدريباً إضافياً للمسؤولين الحكوميين. ثانياً، وافقت اللجنة الدولية الحكومية على ١٢ مشروعاً جديداً يمولها الصندوق الدولي، وأجرت استعراضاً مفصلاً بشأن هذا الصندوق. ولاحظت اللجنة الدولية الحكومية أنه يمكن دعم المزيد من المشروعات إذا ما ازدادت التبرعات. ولهذه الغاية، دعت إلى أن تقوم المديرة العامة سنوياً بتوجيه رسالة تذكير رسمية إلى جميع الأطراف، تشير فيها إلى تخصيص نسبة 1٪ من مساهمتها في الميزانية العادية لليونسكو للصندوق الدولي. وثالثاً، درست اللجنة الدولية الحكومية ما مجموعه ٣٨ تقريراً دورياً لفترة الأربعة أعوام. ومع أنها تتوقع صدور زهاء مائة تقرير، فإنها ترى أن هذا المعدل منخفض، مما يدل على ضرورة مواصلة بناء القدرات. وأصدرت اللجنة الدولية الحكومية في دورتها التاسعة التقرير العالمي لعام ٢٠١٥، الذي يرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، ويقترح مؤشرات لاستشراف المستقبل، ويحلل الاتجاهات الحالية في السياسات الثقافية. ولهذا التقرير ميزة فريدة تتمثل في إطار الرصد الخاص به، الذي يشمل أربعة أهداف رئيسية وأحد عشر مجالاً للرصد. ورابعاً، واصلت اللجنة الدولية الحكومية عملها بشأن المسائل الرقمية، وأعدت واستعرضت مشروعاً أولياً للمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية في البيئة الرقمية، الذي يقدَّم في هذه الدورة لمؤتمر الأطراف في إطار البند ١١. وخامساً، واصلت اللجنة الدولية الحكومية عملها بشأن مشاركة المجتمع المدني، واستهلت في دورتها العاشرة اجتماعاً جديداً للتنسيق بين المكتب ومنظمات المجتمع المدني، مما أتاح لهذه المنظمات المشاركة بنشاط أكبر في أعمال اللجنة. ودعت اللجنة الدولية الحكومية منظمات المجتمع المدني إلى تقديم تقرير في دورتها الحادية عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسادساً، سعت اللجنة الدولية الحكومية إلى تحقيق أوجه تآزر بين الاتفاقية وتوصية عام ١٩٨٠ بشأن وضع الفنان. وسيقوم إطار الرصد، الذي يشتمل على الحرية الفنية ضمن مجالات الرصد الأحد عشر التي يتابعها، بتيسير أوجه التآزر هذه. وسابعاً، واصلت اللجنة الدولية الحكومية مراقبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مرفق الإشراف الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي. وشاركت اللجنة الدولية الحكومية في أعمال فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو، واقترحت إدراج بند بشأن الحوكمة في الدورة الحالية لمؤتمر الأطراف. وأخيراً، شددت اللجنة الدولية الحكومية، على الرغم من إشادتها بالعمل المثمر المضطلع به حتى الآن، على أهمية حشد الموارد الخارجة عن الميزانية لإدراج موضوعات جديدة في خطط العمل المقبلة. ويمكن أن تشمل هذه الموضوعات الجديدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتأثير النزاعات والأزمات العالمية في تنفيذ الاتفاقية، والحرية الفنية، وحراك الفنانين، على سبيل المثال. ومن ثم، أوصت اللجنة الدولية الحكومية بمراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٩.

55- وأعرب وفد **فرنسا** عن ارتياحه لعمل اللجنة الدولية الحكومية وأشار إلى أن إعداد مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية قد أتاح إجراء مناقشات مثمرة بين الأطراف. وتحدث عن التحديات المقبلة، من قبيل التنمية المستدامة والأثر السلبي للنزاعات العالمية في الفنانين، وأعرب عن أمله في أن تتواصل المناقشات بشأن هذه الموضوعات في المستقبل.

56- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP.

اعتُمد القرار 6.CP.

البند 7 – تقرير الأمانة عن أنشطتها في الفترة 2015–2017 (الوثيقة DCE/17/6.CP/7)

57- قدمت **أمينة الاتفاقية** الوثيقة **DCE/17/6.CP/7** ومعلومات عن التقدم الذي أحرزته الأمانة على صعيد مؤشرات الأداء المحددة في وثيقة البرنامج والميزانية 38م/5. وأوضحت أن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإطار الجديد لرصد تنفيذ الاتفاقية مثّلا تطورين رئيسيين أسهما في طريقة إعداد التقارير. وأشارت إلى أن وثائق الدورة السابقة حازت على نسبة عالية من الرضا في الدراسة الاستقصائية بهذا الشأن وأن فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو رأى أن أساليب عمل الأمانة تندرج في عداد الممارسات الجيدة. وشكرت حكومات إسبانيا وإيطاليا والسويد ومنطقة الباسك على دعمها لتحسين إدارة المعارف في الأمانة التي تؤكد هذه الجهود.

ثم عرضت الأقسام الأربعة للتقرير، التي تتطابق مع أهداف الاتفاقية الأربعة. ويتعلق القسم الأول بالهدف ١ المتمثل في دعم النُظم المستدامة لإدارة الشؤون الثقافية، مما يسهم في تحقيق الغاية 16-7 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أسفر برنامج بناء القدرات عن إعداد دليل منهجي بشأن المساعدة التقنية والمواد التدريبية المتخصصة، فضلاً عن تنفيذ أنشطة لبناء القدرات في ٣٤ بلداً. ومثّلت هذه الأنشطة حافزاً لتغيير السياسات العامة، مثل الاستراتيجية الثقافية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادي (٢٠١٠-٢٠٢٠)، ووضع سياسة ثقافية جديدة في ساموا في أعقاب الاجتماع الثالث لوزراء الثقافة في منطقة المحيط الهادي. فضلاً عن ذلك، تم إيلاء التحولات التي يشهدها القطاع الثقافي في العصر الرقمي اهتماماً خاصاً. فأصدر وزراء الثقافة لبلدان الشمال الأوروبي على سبيل المثال إعلاناً بشأن تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والحرية الفنية في العصر الرقمي، في حين أن الأمانة نظمت معارض للفنون الرقمية في مقر اليونسكو بالشراكة مع جمهورية كوريا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

ووُضع الهدف ٢ من الاتفاقية سعياً إلى تحقيق التوازن في تدفق السلع والخدمات الثقافية وزيادة حراك الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، مما يسهم في بلوغ الغايتين ٨-أ و ١٠-أ من أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء قرار إعادة صياغة برنامج اليونسكو-آشبرغ، نظمت الأمانة اجتماعاً للخبراء لمناقشة البرنامج المحدث، بالتعاون مع كرسي اليونسكو في جامعة لافال (كيبيك). وأشارت أمينة الاتفاقية أيضاً إلى أن مجلدين من سلسلة البحوث والسياسات الجديدة للاتفاقية صدرا في هذه الدورة. وشكرت مؤلفي هذه الدراسات وهما: السيدة فيرونيك غيفرومون التي درست تأثير الاتفاقات التجارية في تنوع أشكال التعبير الثقافي، والسيد أوكتافيو كوليز الذي ركز على التحولات الرقمية في إسبانيا وبلدان أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية. وأُجريت هذه الدراسات بدعم من إسبانيا.

ويركز الهدف ٣ على دمج الثقافة في أطر التنمية المستدامة. وهو يدعم عدة أهداف وغايات للتنمية المستدامة، ومنها الغايتان 4-4 و8-3. ويموّل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي جزءاً من هذا الهدف، إذ إن أغلبية المشروعات التي ينطوي عليها تركز على بناء كفاءات ومهارات المهنيين العاملين في مجال الثقافة. وتعمل الأمانة أيضاً على وضع مؤشرات جديدة لرصد إدماج الثقافة في خطط التنمية الوطنية وبرامج المساعدات الدولية للحكومات، على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي في "استراتيجية العلاقات الدولية".

ويتوافق الهدف ٤، المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع الغايتين ٥-ج و16-10 لأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالحرية الفنية، شاركت الأمانة في الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وفي إصدار كتيب عن هذا الموضوع. وأجرت اتصالات مع شبكات دولية، مثل Freemuse وArtsWatchAfrica وشبكة Arterial ومؤشر الرقابة Index on Censorship والاتحاد الدولي للقلم وفريق عمل الاتحاد الأوروبي للفنون والحقوق والعدالة، التي شاركت معظمها أيضاً في المنتدى الأول للمجتمع المدني الذي عقد في إطار الاتفاقية. وتقوم الأمانة أيضاً بإعداد دورة تدريبية عن الحرية الفنية بدعم من الدنمارك. ويتماشى الهدف ٤ مع أحكام توصية عام ١٩٨٠ بشأن وضع الفنان، التي يجري رصد تنفيذها على الصعيد العالمي بمساعدة الرابطات الدولية للفنانين. فضلاً عن ذلك، أولي تعزيز المساواة بين الجنسين اهتماماً خاصاً ولا سيما في اختيار المشروعات التي يمولها الصندوق، واستحداث أنشطة تجريبية مع المكتب الميداني لليونسكو في داكار، وتنظيم فعاليات من قبيل المناقشة التي حملت عنوان "الجرأة على الابتكار: المساواة بين الجنسين والفنون"، وأقيمت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠١٧. وأخيراً، يتعلق الهدف ٤ أيضاً بالاستراتيجية الخاصة بسبل تعزيز أنشطة اليونسكو في مجال حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أُعد مشروع للمساعدة في ترميم المشهد الثقافي ودعم النماذج الثقافية الجديدة في العراق.

واختتمت أمينة الاتفاقية بالتشديد على ضرورة تأمين أموال خارجة عن الميزانية للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة الصندوق، وبناء القدرات، وإدارة المعارف. وأخيراً، وجهت الشكر إلى الجهات المانحة على ثقتها ودعمها.

58- وشكر **الرئيس** أمينة الاتفاقية. وشدد على التدابير التي يتخذها المجلس التنفيذي حالياً للتعامل مع القيود المالية للمنظمة ولإعداد وثيقة البرنامج والميزانية 39م/5. ثم سأل عما إذا كان لدى الأطراف أيّ تعليقات أو أسئلة.

59- وأعربت جميع الأطراف عن تقديرها للجودة العالية لعمل الأمانة وتقريرها.

60- وأثنى وفد **فرنسا** على جهود التواصل التي تبذلها الأمانة، مستشهداً بالمقالات الإخبارية المتكررة بهذا الشأن، وارتفاع حجم الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية على الموقع الشبكي، والشراكات الجديدة مع الوكالات الصحفية.

61- وأشار وفد **فنلندا** إلى أن التقرير يبيّن اختلالاً في التوازن بين عدد الأنشطة الكبير التي نُظمت في إطار الهدفين ١ و٤، وعدد الأنشطة المنخفض في إطار الهدفين ٢ و٣ اللذين يتطلبان وضع أطر قانونية لا تزال قيد الاعتماد. وأكد الوفد ضرورة تقييم ما إذا كانت الإجراءات المتخذة في إطار الهدفين ٢ و٣ تسفر عن النتائج المرجوة. وشدد أيضاً على أن العديد من الأنشطة جرى تمويلها من مساهمات طوعية لم تُقتطع من الحساب المخصص للصندوق الدولي للتنوع الثقافي بل من أموال استئمانية مخصصة لتنفيذ أنشطة محددة. ومع أن هذين الأسلوبين متعاضدان، ارتأى الوفد أن يلفت الانتباه إلى هذا الاتجاه.

62- وأكد وفد **المكسيك** أن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولا سيما الحرية الفنية، ووضع الفنان، والمساواة بين الجنسين، أمر بالغ الأهمية.

63- وهنأ وفد **بنغلاديش** الأمانة على إدراكها للخصوصيات الوطنية وعلى عملها في مساعدة ساموا، وجيبوتي، وموريشيوس. وشدد على التوازن الذي حافظت عليه الأمانة بين سياسات بناء القدرات والمبادرات الثقافية. وشكر حكومات السويد، والدنمارك، وإيطاليا، وإسبانيا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الأوروبي لدعمها أنشطة مختلفة.

64- وشكر وفد **السويد** الأمانة على إبراز الروابط بين الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى أن السويد يسرها تنظيم الاجتماع الثاني للجنة صياغة التقرير العالمي في ستوكهولم في آذار/مارس ٢٠١٧. وشدد أيضاً على الدور المركزي الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والتوعية بالاتفاقية، وشكر الأمانة على تنظيم المنتدى الأول للمجتمع المدني.

65- وأعرب وفد **النمسا** عن قلقه إزاء محدودية الموارد المتاحة للأمانة. وأكد أن الأمانة تخطت الأهداف المحددة في الوثيقة ٣٨م/5 في حين أن الأطراف لم تبلغ الأهداف المتمثلة في تقديم إسهامات، وذلك في تقاريرها الدورية على سبيل المثال.

66- وأكد وفد **كرواتيا** أن وزارة الثقافة واللجنة الوطنية الكرواتية لليونسكو، بالتعاون مع مكتب اليونسكو في البندقية، يتعاونان في تنفيذ مؤشرات الثقافة من أجل التنمية، وأن كرواتيا نظمت مؤتمراً دولياً في نهاية عام ٢٠١٧ لإشراك الآخرين في هذه التجربة.

67- وشكر وفد **العراق** الأمانة على دعمها للأنشطة الثقافية في العراق. وشكر أيضاً حكومات الدنمارك، والسويد، والنرويج لما قدمته من دعم.

حلقة النقاش بشأن رصد السياسات المستندة إلى النهج التشاركي لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

68- أوضحت **أمينة الاتفاقية** أن حلقة النقاش ستجمع المشاركين في مشروع "تعزيز الحريات الأساسية من خلال تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" الذي تدعمه حكومة السويد. ويتضمن المشروع عنصرين مترابطين. فعلى الصعيد الوطني، نُفّذت أنشطة لبناء القدرات في ١٢ بلداً نامياً. وعلى الصعيد العالمي، نُشر التقرير العالمي الأول الذي يصدر كل سنتين. والغرض من حلقة النقاش هو مناقشة كيفية عمل الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني معاً من أجل استحداث منتديات دائمة للحوار السياسي التشاركي والشفاف، وإنتاج معلومات وبيانات وممارسات جيدة ومفيدة. ويشارك في حلقة النقاش المحرر الرئيسي للتقرير العالمي ومؤلفوه، والخبراء الذين اضطلعوا بمهام بناء القدرات، والشركاء الوطنيون الذين شاركوا في إعداد التقارير الدورية.

69- وأكد السيد **يودهيشتهير راج إيسار، مدير حلقة النقاش ومحرر التقرير العالمي لعام ٢٠١٥**، أن التقرير العالمي أصبح أداة هامة لصنع السياسات. وذكر أن الأمانة واللجنة الدولية الحكومية قد وضعتا إطاراً مفيداً جداً بشأن المادتين ٩ و١٩. وذكّر بأهداف التقرير العالمي ولا سيما في رصد تأثير الاتفاقية، ودعم وضع السياسات المستندة إلى الأدلة، وتحليل الاتجاهات، وتتبع التقدم المحرز، وتبيان التحديات، وتسهيل تبادل المعلومات وإنتاج المعارف، وتقديم السياسات والتدابير المبتكرة، وتوفير الأدلة المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى أن اعتماد إطار خاص بالاتفاقية وتحسينه لصياغة التقارير أمران يتسمان بالجدية والفعالية. وذكر السيد إيسار أربع مسائل تناولها التقرير العالمي، وتحديداً ما

إذا كانت الاتفاقية قد أدت إلى تغيير السياسات على الصعيد الوطني؛ وما إذا كانت هذه السياسات قد نُفذت على نحو فعال؛ وما إذا كانت هذه السياسات أدت إلى تحسين عملية رسم السياسات؛ وما إذا كانت هذه السياسات قد أدت إلى نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية. وأشار إلى الاستنتاجات الرئيسية للتقرير العالمي لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق برسم السياسات في مجال الثقافة، التي تفيد بأن سياسات ثقافية جديدة قد اعتُمدت لتعزيز سلسلة القيمة للسلع الثقافية، ولكن آليات التقييم المرتبطة بها لم تتوفر بعد. فضلاً عن ذلك، خلص التقرير العالمي إلى أن مشاركة المجتمع المدني ما فتئت تتزايد ولكنها لا تزال ضعيفة نسبياً، وأن البرامج المخصصة لهذه الغاية لا تزال هشة. وأخيراً، خلص إلى أنه على الرغم من ضرورة تحسين عمليات رسم السياسات المستندة إلى البيّنات، يمكن للتقرير العالمي أن يؤدي دوراً فعالاً لتعزيز هذه العمليات في الميدان. ثم وجه السيد إيسار سؤالاً إلى السيد لويس أرماندو سوتو بوتين، نائب المندوب الدائم لكولومبيا لدى اليونسكو، عن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في عملية رصد السياسات في كولومبيا.

70- وأشار السيد **لويس أرماندو سوتو بوتين، نائب المندوب الدائم لكولومبيا لدى اليونسكو** إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها كولومبيا يتمثل في شرح الاتفاقية لمختلف الجهات المعنية، ومنها المجتمع المدني. ومثّل إعداد التقرير وجمع الإحصاءات الملائمة أمرين مفيدين في هذا الصدد، إذ أتاحا لكولومبيا تحديد الجهات المعنية وضمها لكي تتبنى الاتفاقية. وأوضح أن كولومبيا لم تعمل فقط مع مؤسسات هامة مثل غرفة التجارة في بوغوتا، بل أيضاً مع جهات معنية أصغر حجماً، من قبيل المحررين المستقلين. وأخيراً، ذكر السيد بوتين أن أموالاً كبيرة خُصصت للتوعية بالاتفاقية وأن أهم وسائل الإعلام في كولومبيا تحدثت عنها كثيراً.

71- وتوجه السيد **إيسار** إلى السيد سيميناس هديراس، مؤسس ومدير Gerar، المركز الإبداعي والمنصة الديناميكية للتعبير الثقافي، وهو عضو في الفريق الإثيوبي لصياغة التقارير الدورية.

72- ووصف **السيد سيميناس هديراس** عملية تقديم التقارير الدورية بأنها ممارسة فريدة من نوعها للمجتمع المدني، لأنها تجعله يدرك أنه ليس مجرد مستهلك فحسب، بل أيضاً جهة منتجة وفاعلة في مجال التعبير الثقافي. وأوضح أن أعضاء منظمات المجتمع المدني اجتمعوا مع الحكومات من أجل تحديد الآليات الكفيلة بتفعيل الاتفاقية إلى أقصى حد ممكن، وهي أول مرة تُعقد فيها اجتماعات بين المجتمع المدني والحكومات لهذا الغرض. وأشار إلى إنه فوجئ بسرور لرؤية التأثير المباشر للاتفاقية في إثيوبيا. فعلى سبيل المثال، كان صناع الأفلام في السابق يواجهون مشاكل لاستيراد المعدات، وبفضل عمل المجتمع المدني في هذا المجال، اقتُرحت سياسة جديدة لإنتاج الأفلام تسمح بدخول واردات حسب الطلب معفاة من الرسوم الجمركية، بانتظار موافقة الوزير عليها قريباً. وذكر أن الافتقار إلى معرفة وفهم العمليات يمثل صعوبة رئيسية.

73- وقدم السيد **إيسار** السيدة كريستين ميركل من اللجنة الألمانية، وهي أيضاً عضو في مرفق الخبراء. وشاركت في إعداد التقريرين العالميين لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ واضطلعت بمهمات لبناء القدرات في تونس والمغرب. وطلب السيد إيسار منها التعليق على مدى قيام الجهات المعنية في تونس والمغرب بتنفيذ توصيات التقرير العالمي لعام ٢٠١٥. ووجه إليها أيضاً سؤالاً عن كيفية إسهام التقرير في تحسين السياسات الثقافية والوطنية في مجال التنوع الإعلامي.

74- وأشارت **السيدة كريستين ميركل، رئيسة قسم الثقافة وذاكرة العالم في اللجنة الألمانية لليونسكو**، إلى أن واضعي الاتفاقية تحلوا ببصيرة نافذة عند ربطهم وسائل الإعلام بالسياسات الثقافية. ويسهم التقرير العالمي والتقارير الدورية الوطنية في ربط عناصر مشتتة فيما بينها لتهيئة بيئة تعزز هذا الترابط. وشددت السيدة ميركل على أهمية التقرير في توجيه رسائل رئيسية، فتنص الرسالة الرئيسية الموجهة لوسائل الإعلام على سبيل المثال على أن العديد من الأشخاص في العالم ما زالوا

يصلون إلى معلومات عالية الجودة بفضل وسائل الإعلام التقليدية في المقام الأول. ومن ثم، تمثّل الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام التابعة لجميع قنوات الاتصال جهات شريكة ممتازة لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ودعم المبدعين المستقلين وإعطاء مساحة لأصوات جديدة. وأشارت السيدة ميركل إلى أن تجربتها مع الأفرقة التونسية والمغربية كانت بالغة الأهمية لأن المشهد الحالي في هذه البلدان يتغير بسرعة. وقد اعتمدت تونس دستوراً جديداً في عام ٢٠١٤ يشدد على الحريات الأساسية، ومنها حرية الإعلام وحرية التعبير، وأنشأت مجلساً إعلامياً مستقلاً في عام ٢٠١٧. وأعطت السيدة ميركل أيضاً مثال الهيئة العليا المغربية لقطاع الاتصالات. وأشارت إلى أن قطاع الإعلام يتطور بسرعة كبيرة ويعتمد طرقاً جديدة للإنتاج، وخلصت إلى أن الاتفاقية هي أداة مفيدة لتحسين فهم هذا المجال واتخاذ الإجراءات اللازمة.

75- وقدم السيد **إيسار** السيدة أنومابا سيخار، مديرة إدارة الثقافة في المؤسسة الآسيوية الأوروبية، وهي أيضاً عضو في مرفق الخبراء المعني بالاتفاقية وتولت مهمة بناء القدرات في إندونيسيا. وسألها عن سبل تحسين الجهود التي تبذلها الأمانة في مجال بناء القدرات، وما هي العقبات الرئيسية التي تحول دون إجراء حوار أكثر جدية في آسيا.

76- وأوضحت **السيدة أنومابا سيخار، مديرة إدارة الثقافة في المؤسسة الآسيوية الأوروبية،** أنها قضت ٦ أشهر في إندونيسيا في عام ٢٠١٦ للمساعدة في إعداد التقرير الدوري الأول في البلد. وأشارت إلى أن عملية إعداد التقرير الدوري هي في حد ذاتها تجربة في بناء نماذج تشاركية بين المجتمع المدني والحكومة. وذكرت أن الصلات التي أُقيمت أثناء إعداد التقرير قد أُبقي عليها بعد تقديمه بفضل تشكيل فريق عامل متفرغ لذلك، الأمر الذي يمثّل خطوة أولى نحو بناء نماذج تشاركية في الأجل الطويل. وتابعت السيدة سيخار مشيرةً إلى أن عدم توافر البيانات بسبب الافتقار إلى نظم المعلومات مثّل تحدياً خاصاً. ومهدت عملية إعداد التقارير الطريق لإجراء مسح أولي للسياسات القائمة وتحديد الثغرات العالقة. وصدرت النسخة الكاملة لتقرير إندونيسيا في صيغة كتاب عُمم في أوساط المجتمع المدني. وأضافت أن لغة الاتفاقية قد يُصعب فهمها وأن استخدام التقارير الدورية الملموسة والمستندة إلى الوقائع أسهل للوزارات والمجتمع المدني بسبب طابعها العملي. ثم ذكرت أن مرفق الخبراء آليةٌ ممتازة يمكن تحسينها من خلال تحسين التمثيل الجغرافي والجنساني. وفيما يتعلق بالحوار مع المجتمع المدني، اقترحت نهجاً من خطوتين يتمثل في تهيئة مساحات آمنة للمجتمع المدني للتفاعل مع المحاورين المحايدين، وإنشاء آليات لنظم المعلومات تمكن الحكومات والمجتمع المدني من الحصول على المعلومات التي يحتاجان إليها. وأخيراً، أعطت مثال الشبكات النظيرة القائمة بين المهنيين والمجتمع المدني باعتبارها سبلاً جديرة بالاهتمام لتعزيز التعاون.

77- وفتح السيد **إيسار** باب الأسئلة للمشاركين.

78- وشكر وفد **إندونيسيا** السويد والسيدة سيخار على دعمهما. وتساءل عن أفضل السبل لمواصلة تنفيذ برامج بناء القدرات؛ وعما إذا كانت هناك أي ممارسات جيدة تتيح مشاركة الجهات المعنية في تنفيذ الاتفاقية؛ وعما إذا كانت هناك برامج لبناء القدرات كفيلة بتقييم الأثر التنظيمي لآليات الرصد والتقييم؛ وعما إذا كانت هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية للتعاون الدولي.

79- وذكر وفد **بنغلاديش** أن وزارة الثقافة البنغلاديشية تعمل يومياً مع المجتمع المدني وتقدّر مساهماته. غير أنه لاحظ أنه من الصعب إيجاد صلات بين الشواغل المحلية والحوارات العالمية وأن يصار إلى سد الفجوات في آليات اليونسكو لرصد السياسات. ورأى أن المكاتب المحلية لليونسكو قد تكون الجهة المناسبة لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

80- ورأت **السيدة ميركل** أن تقييم الأثر مسألة أساسية، لأن معظم البلدان تجد صعوبة في تفسير البيانات الوصفية التي أصبحت في عهدتها الآن. وأكدت أن من مسؤولية الأطراف تعزيز قاعدة الموارد، وكفالة جمع البيانات بوتيرة كافية ولا سيما أن التجارة الرقمية تتغير بسرعة كبيرة.

81- وذكر **السيد سوتو بوتان** أنه فيما يتعلق بكولومبيا، أتاح التقرير، وهي أول مرة، مقارنة القطاعات المعنية فيما بينها والكشف عن عدم التماثل بينها من حيث التنظيم والتماسك. ولاحظ في هذا السياق أن بعض القطاعات لديها إمكانات هائلة، ولكنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لاستغلالها. وأكد السيد سوتو بوتان أن مشاركة الجامعات ومراكز البحوث أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استدامة التقارير. فعلى سبيل المثال، ساهم عدد من الجامعات الكولومبية في إعداد التقرير من خلال تقديم دراسات وتحليلات النوعية.

82- وأثار السيد **هديراس** فكرة أنه من الأسهل إقامة روابط بين الناس عندما يعملون في مشروعات مشتركة. وأوضح على سبيل المثال أن إثيوبيا بصدد إعداد مشروع يتيح للحكومة والمجتمع المدني جمع المعلومات عن الصناعات الثقافية، مثل إصدارات الكتب أو الألبومات الموسيقية وأشرطة الفيديو الجديدة. ومن الأفضل أن تتعاون عدة جهات فاعلة لتنفيذ مشروع واحد، إذ إن ذلك يسهل التواصل وينمي الحس المشترك بالمسؤولية.

83- واستشهدت **السيدة سيخار** بأمثلة من المجموعة الأوروبية وقاعدة بيانات السياسات الثقافية العالمية على تعاون الحكومات مع المجتمع المدني لاستحداث وثيقة معلومات واحدة. وأكدت أيضاً أن بعض الشبكات موجودة بالفعل، وأن من المهم بناء تحالفات فيما بينها.

84- وأعرب وفد **السويد** عن ارتياحه لنجاح مشروع بناء القدرات الذي موله. وطلب من الفريق المشارك مناقشة إسهام التقرير في مسألتي الحريات الأساسية وحرية التعبير.

85- وذكرت السيدة **سيخار** أن مسألة حرية التعبير قد عولجت خلال مهمة بناء القدرات التي قامت بها في إندونيسيا. وقد تمكن ٢٠٠ مشارك من المجتمع المدني في أحد المنتديات العامة من إقامة حوار مع الحكومة بشأن هذا الموضوع الشائك. وذكرت السيدة سيخار أيضاً أن موضوع الحرية الفنية أُدرج في جدول أعمال الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي أقيم في إندونيسيا أول مرة في أيار/مايو ٢٠١٧.

86- وأشارت السيدة **ميركل** إلى تخصيص فصل من التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ لرصد المصادر الحالية للبيانات المتعلقة بالحرية الفنية، وهي أول مرة يُخصص فيها فصل في التقرير لهذه المسألة. وشددت على ضرورة استخدام مصادر مختلفة لتقييم الوضع، لأن حماية الحرية الفنية تتوقف أيضاً على سائر هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني التي تُعنى بهذا الموضوع منذ فترة طويلة، مثل منظمة القلم الدولية. وأشارت إلى أن وزارة الخارجية الألمانية تدعم مبادرة أحد كراسي اليونسكو الجامعية بشأن اتفاقية عام ٢٠٠٥ لتنظيم أكاديمية صيفية للفنون والحقوق والعدالة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، بالتعاون مع ١٠ منظمات دولية غير حكومية.

87- وأفاد السيد **سوتو بوتان** بأن تقرير كولومبيا تضمّن تدابير محلية ومجتمعية، مثل الإذاعات المحلية، الأمر الذي يسهم في تعزيز حرية التعبير.

88- وشدد السيد **هديراس** على أن الاتفاقية ساعدت في كسر الافتراضات المتعلقة بأدوار الحكومات والمجتمع المدني في حماية الحرية الفنية. فقد قال مسؤول حكومي على سبيل المثال إنه لا يرغب في السيطرة على محتويات الإذاعة أو التلفزيون المحلية في إثيوبيا، بل يريد ضمان إجراء مناقشات مثمرة بشأن التحديات التي يواجهها البلد.

89- وأشار وفد **زمبابوي** إلى صعوبة حصوله على إحصاءات من أجل إعداد تقريره الدوري الأول. وتساءل كيف تمكنت الأطراف الأخرى من جمع البيانات من الجهات المعنية الوطنية.

90- وحدد وفد **النمسا** أن بلده يواجه تحديين مرتبطين بعملية إعداد التقرير الدوري ألا وهما: الوصول إلى مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، وبناء علاقة مستمرة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

91- وأفاد وفد **إيطاليا** بأن الكثير من الأنشطة تجري بلا إدراك كامل للاتفاقية. وأشار إلى أن التوعية بالاتفاقية وسد الثغرات في البيانات المتاحة يمثّلان تحديين كبيرين. واستفسر عما إذا كان الخبراء يعملون أيضاً على نشر معلومات أوسع عن مضمون الاتفاقية وقيمها.

92- وأكدت السيدة **ميركل** أهمية التوعية والتواصل مع القطاعات المهنية القائمة. وشددت على الدور الرئيسي الذي تضطلع به جهات الاتصال الوطنية في هذه العملية. واعتبرت أنه ليس على مرفق الخبراء أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التوعية، بل أن يتقاسم هذه المسؤولية مع سائر الأطراف.

93- وقدمت السيدة **سيخار** وجهة نظرها بصفتها جهة فاعلة في المجتمع المدني، وذكرت أن المؤسسة الآسيوية الأوروبية ترمي إلى التوعية بالاتفاقية، وتبادل الدروس المستفادة من خلال تعميم المعلومات عبر الشبكات القائمة. وشددت على ضرورة تحسين الروابط الإقليمية وأكدت من جديد ضرورة إقامة تحالفات في هذا الصدد.

البند 9 – التقارير الدورية التي تقدَّم كل أربع سنوات: إرسال تقارير جديدة وطبعة عام 2015 من التقرير العالمي (الوثيقة DCE/17/6.CP/9)

94- أشار **الرئيس** إلى أن حلقة النقاش ذكّرت الأطراف بأنه ينبغي لمؤتمر الأطراف أن يسهم في تحديد رؤية استباقية لمستقبل الاتفاقية.

95- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن الوثيقة DCE/17/6.CP/9 تقدم موجزاً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة في الفترة 2015-2017 لتحليل وإثراء عملية تقديم التقارير الدورية، فضلاً عن استعراض القرارات والمناقشات التي جرت في الدورتين التاسعة والعاشرة للجنة. فضلاً عن ذلك، يقدم التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ موجزاً تحليلياً للتقارير. وأشارت إلى أن التقرير العالمي أُعد بدعم من حكومة السويد.

وأشارت أمينة الاتفاقية إلى أن عدة أطراف واجهت صعوبة في تحميل تقاريرها على شبكة الإنترنت، واعتذرت عن هذه المشاكل، مؤكدةً أن الأمانة تعمل على حلها. وشددت على أن الدافع لاستخدام النظام الإلكتروني لتقديم التقارير هو إنشاء منظومة شاملة لإدارة المعارف (المشار إليها فيما يلي باسم "منظومة إدارة المعارف") تتيح الحصول بسهولة على المعلومات المتعلقة بالسياسات وأفضل الممارسات في مجال الثقافة.

وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى البلدان الاثني عشر التي استفادت من مشروع الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (المشار إليها فيما يلي باسم "الوكالة السويدية")، ساعد الشركاء في هذا المجال أيضاً في تنفيذ مهام أضيق نطاقاً في إكوادور، وتوغو، وغينيا، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وموزمبيق، ونيجيريا. ووافقت المشاركين في حلقة النقاش الرأي بضرورة استخدام هذه الشراكات بوصفها فرصاً إضافية لتكرار أنشطة بناء القدرات في بلدان جديدة.

وأكدت أمينة الاتفاقية أن البعثات تستمر عادة من ١٠ إلى ١٢ شهراً، إذ إن استراتيجية بناء القدرات صُممت لتعزيز أثر الاتفاقية واستدامتها إلى أقصى حد ممكن. وبناء على ذلك، تتخذ البعثات عدة صيغ: فقد تشتمل على عمليات تقييم، ومشاورات بين عدة جهات فاعلة، وإنشاء أفرقة وطنية، وإقامة حوارات بشأن السياسة العامة. ويتمثل الهدف من ذلك في تأسيس هياكل يُستند إليها لتحقيق أثر مستدام في الأجل الطويل.

ومن المتوقع أن يصدر اثنا عشر تقريراً بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٨، بالإضافة إلى التقارير الأربعة عشر التي كان من المقرر إصدارها في عام ٢٠١٧، والتي لم ترد بعد. وشجعت الأطراف التي لم تقدم تقاريرها بعد في الفترة 2015-2016 على تقديمها في أقرب وقت ممكن.

وأكدت أن التقارير الدورية ساهمت في إعداد التقرير العالمي وإطار الرصد الخاص به، الذي أُعد لتزويد الأطراف بمجالات عمل واضحة في مجال السياسات العامة المعنية بتنفيذ الاتفاقية. وشكرت حكومتي النمسا والسويد على دعمهما للاجتماعات المتعلقة بإعداد التقارير. واختتمت أمينة الاتفاقية بإعادة تأكيد أهمية تقديم التقارير الدورية. ودعت الأطراف إلى مناقشة خبراتها، لأن عملية تقديم التقارير الدورية لا تزال في مرحلة تجريبية ويمكن تعديلها وفقاً لتعليقات الأطراف. وأوضحت أن اقتراح مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ أُدرج في مشروع القرار، وشددت على أهمية دراسة ملحق المبادئ التوجيهية لجعله يتماشى تماماً مع إطار رصد التقرير العالمي.

96- وأثنى **الرئيس** على التقدم الذي أحرزته الأطراف، ولكنه أشار إلى أنه لا يزال من الممكن إحراز المزيد من التقدم على هذا الصعيد.

97- وأوضح وفد **نيجيريا** أنه على الرغم من أن نيجيريا لم تقدم بعد تقريرها المقرر لعام ٢٠١٦، إلا أنها ضمت أبرز الجهات المعنية بجمع البيانات في سياق حلقة عمل وطنية عقدت في أيار/مايو ٢٠١٧. وأتى على ذكر جهات فاعلة هامة، تشمل المكتب الوطني للإحصاء في نيجيريا، الذي يعمل بمثابة منصة فاعلة لجمع البيانات، ومكتب اليونسكو في أبوجا.

98- وتحدث وفد **النرويج** عن مدى صعوبة تلبية متطلبات إعداد التقارير والمنظومة الإلكترونية المرتبطة بها، وقال إن ذلك يمثّل عقبة أمام تقديم التقارير. وسلط الضوء على محدودية الموارد المتاحة للإدارات الوطنية في مجال الثقافة ولا سيما لإعداد التقارير الدورية، بالنظر إلى الوقت الذي يستغرقه التنسيق مع مختلف الأجهزة المعنية بإعداد التقرير. وأشار أيضاً إلى أن الأطراف كانت لديها التزامات كبيرة مع عدد كبير من الهيئات الدولية الأخرى لإعداد التقارير، وأن بعض البيانات الواردة فيها قد تكون ذات فائدة لعدة اتفاقيات. واقترح في هذا السياق تبسيط النموذج الهيكلي لإعداد التقارير، وتحسين البنية الأساسية التقنية المتوافرة حالياً.

99- وشكر وفد **إندونيسيا** الأمانة وحكومة السويد على دعمهما في إعداد تقريره. وأكد أن هذه العملية قد أدت إلى زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني التي يهتم الكثير منها اليوم بالترشح للحصول على تمويل من الصندوق. وأشار الوفد إلى ضرورة دعم عمليات إعداد التقارير الدورية الجيدة المستندة إلى بيّنات وبيانات موثوق بها، الأمر الذي يكشف عن ضرورة

إجراء مزيد من الدراسات الاستقصائية الوطنية في القطاع الثقافي في إندونيسيا. وأعلن الوفد أن إندونيسيا تعتزم تشكيل فريق عامل وطني معني بتنفيذ الاتفاقية تشارك فيه الوزارات ومنظمات المجتمع المدني. وساق الوفد مثالاً على الممارسات الجيدة، مشيراً إلى أنه بصدد وضع مبادئ توجيهية تنفيذية لجمع البيانات على أساس سنوي باستخدام نموذج معدل لإعداد التقارير. ومن ثم، شجع سائر الأطراف على مواصلة برامج بناء القدرات ولا سيما من أجل تقييم أثر الاتفاقية.

100- وأعرب وفد **المكسيك** عن تأييده لتنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩. وطلب تعليق الفقرة ٢٠ من هذه المبادئ حتى يصار إلى نشر التقارير على الإنترنت قبل انعقاد كل دورة من دورات اللجنة الدولية الحكومية.

101- وذكّر وفد **فرنسا** بأنه قدم تقريره في عام ٢٠١٦ وبأن ذلك تطلّب بذل جهود كبيرة. وأوضح أن أفرقة عمل مشتركة بين الوزارات قد أنشئت من وزارات الثقافة، والشؤون الخارجية، والاقتصاد، ومن اللجنة الوطنية. واضطلعت اللجنة الوطنية بضمان مراعاة وجهة نظر المجتمع المدني في التقرير. وأشار إلى أن تنسيق عملية تقديم التقارير بين مختلف الأجهزة أمر معقد. وتساءل عما إذا كان من الممكن تقديم وثيقة بصيغة وورد لتيسير عملية التقديم. وذكر أن التعهد بتقديم إجابات قصيرة يلزم الأطراف بحذف محتويات وإجراءات ذات أهمية. واختتم الوفد كلمته باقتراح أن تركز التقارير المقبلة على التطورات الجديدة وأن تُقرأ بالتسلسل مع التقارير السابقة. وبهذه الطريقة، لن يتعين على الأطراف تكرار المعلومات العامة عن أطرها التشريعية في كل مرة.

102- وأشار وفد **ألمانيا** إلى أن معدل التقارير المقدمة لم ينخفض إذ إن ٦٠ في المائة من الأطراف قدمت تقريرها، ولكن موعد التقديم جاء متأخراً. وأيّد فكرة مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ لتعديل نموذج التقديم وتحسين منظومة إدارة المعارف. وأيّد أيضاً تعليق الفقرة ٢٠ من المبادئ التوجيهية التنفيذية لإتاحة نشر التقارير عبر الإنترنت بمجرد موافقة الحكومات عليها.

103- وذكّر وفد **فيتنام** بأن بلده كان في عداد البلدان الاثني عشر التي استفادت من المشروع الممول من الحكومة السويدية. وأشار إلى أن مشاركة الخبراء الدوليين، واستحداث نموذج واضح لتقديم التقارير، وإصدار التعليمات المحددة، والأساليب التشاركية، كانت بمثابة عناصر رئيسية ساعدت فيتنام في إعداد تقريرها. فضلاً عن ذلك، أتاحت أساليب رصد السياسات التشاركية لهذا البلد وضع سياسات أكثر استنارة، ومنها إطار للسياسة العامة بشأن تنمية الصناعات الثقافية. وعمل الفريق الوطني المتعدد الجهات على تحليل التحديات التي يتعين التصدي لها في هذا الصدد والحفاظ على زخم تنفيذ الاتفاقية. وأصبح لدى وزارة الثقافة والسياحة في يومنا هذا منصة للتحاور مع المجتمع المدني والفنانين من أجل مناقشة المسائل الراهنة في القطاع الثقافي. واختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر إلى حكومة السويد، والأمانة، ومكتب اليونسكو في هانوي، والخبراء على ما قدموه من دعم.

104- وأقر وفد **السويد** بالعمل الذي يتطلبه إعداد التقارير. وأشار إلى أن توعية المجتمع المدني وتعزيز مشاركته من أبرز الصعوبات التي واجهها في إعداد تقريره، ولاحظ أن الكثير من الأطراف تواجه هذه التحديات نفسها. ورحب بالدعوة الموجهة إلى ممثلي المجتمع المدني لتقديم تقارير تشرح إسهاماتهم في تنفيذ الاتفاقية وتبيّن توصياتهم بشأن اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد، ورأى أن هذه التقارير تمثّل طريقة عملية للإسهام في جمع البيانات وإتاحتها.

105- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 9.

اعتُمد القرار 6.CP 9.

106- أحاطت **أمينة الاتفاقية** علماً بتعليقات الأطراف وأعربت عن عزم الأمانة العمل على تحسين عملية تجميع التقارير وتقديمها. وتطرقت إلى العلاقة بين ميزانية البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية. وأشارت إلى أنه في إطار عملية الميزنة القائمة على النتائج، تحدد الأمانة الموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بالأنشطة التي قررتها الأطراف، والمبلغ الذي يمكن لميزانية البرنامج العادي والأموال الخارجة عن الميزانية الحالية المساهمة فيه، والفجوة التمويلية التي لا يزال يتعين سدها حتى يتسنى للأمانة الوفاء بمسؤولياتها.

وأعلنت أمينة الاتفاقية عن عرض فيلم جرى تصويره في بوركينا فاسو، يروي قصة تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني من خلال مشروعات مختلفة تلقت مساعدات تقنية (من الاتحاد الأوروبي)، وتمويل من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، ودعم من حكومة إسبانيا لتطوير المؤشرات الثقافية، ودعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية لرصد وتقييم السياسات الملائمة.

[عرض الفيلم]

حلقة النقاش مع المستفيدين من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي

107- أعلن **الرئيس** إنشاء فريق خاص مكلّف بالاستماع إلى المستفيدين من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. ورحب بالمديرين الثلاثة لمشروعات نُفّذت في هاييتي، وبوركينا فاسو، والمغرب. وقدّم أيضاً السيدة وفاء بلقاسم، عضو فريق الخبراء المعني بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي، بصفتها مديرة حلقة النقاش.

108- ودعت **السيدة وفاء بلقاسم، مديرة حلقة النقاش وعضو فريق الخبراء المعني بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي**، المشاركين في النقاش إلى تقديم مشروعاتهم التي نَفّذت اثنين منها منظماتٌ غير حكومية (المغرب وهاييتي) ونَفّذت المشروع الثالث إحدى الدول الأطراف (بوركينا فاسو).

109- وأشارت **السيدة ميلينا ساندلر، نائبة رئيس الرابطة الهاييتية لمحترفي الموسيقى Ayiti Mizik** إلى أن Ayiti Mizikهي الرابطة الوحيدة للمهنيين الثقافيين في هاييتي. وأضافت أنه في عام ٢٠١٥، موّل الصندوق الدولي مشروعاً لإجراء مسح لصناعة الموسيقى الهاييتية، مما أسهم في التوعية بقيمتها الاجتماعية والاقتصادية. وأدى ذلك أيضاً إلى إصدار تقرير عن صناعة الموسيقى الهاييتية، تضمّن تفاصيل عن التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الصناعة ومدى مساهمتها في الاقتصاد. وأشارت السيدة ساندلر إلى أن هذه الدراسة بينت قوة وإبداع هاييتي على مدى أكثر من ٥٠ عاماً على الرغم من السياق السياسي والاجتماعي المعقد. وازداد المجال الموسيقي تنوعاً في السنوات العشر الماضية بوجه خاص، وبات يشمل طائفة واسعة من الأنواع الفنية. وخلصت السيدة ساندلر إلى أن قطاع الموسيقى في هاييتي يتميز بالعديد من مواطن القوة، ويستند إلى تراث موسيقي راسخ، وجمهور متقبل، وموسيقيين متفانين. بيد أنه لا يزال يعاني من بعض مواطن الضعف التي تحد من نموه، ومنها الافتقار إلى التدريب المهني والبنى الأساسية الملائمة. وأشارت إلى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تمثّل عقبات رئيسية يمكن تخطيها عبر وضع استراتيجية تركز على الشباب الناشط في هاييتي وفي الشتات. وشددت على أن المقابلات، والدراسات الاستقصائية الميدانية، واجتماع المائدة المستديرة الوطنية الذي عُقد في عام ٢٠١٧، أظهرت بالفعل زيادة الوعي في أوساط الجهات المعنية. وذكرت أيضاً أن هذه الجهات شرعت في إقامة رابطات واتحادات للمشاركة في المناقشات المتعلقة بموضوعات مثل حقوق التأليف والنشر. وأخيراً، ذكرت أنه يجري حالياً استحداث فروع لرابطة Ayiti Mizik في مختلف المحافظات، الأمر الذي يدل على مدى توسع نطاق هذا المشروع.

110- وأشار **السيد عادل السعداني، المنسق العام لجمعية جذور المغربية،** إلى أن تمويل الصندوق الدولي كان له تأثير هيكلي في مشروع الجمعية المسمى "الملتقى العام حول الثقافة بالمغرب". وقررت جمعية جذور إنشاء قواعد بيانات لتيسير عمليات اتخاذ القرار وإشراك الفنانين. وأسفرت هذه المبادرة عن استحداث موقع Artmap.ma الإلكتروني، الذي يشمل ١٨ مجالاً فنياً في المغرب. ويقدم هذا الموقع لمحة عامة عن التنمية الثقافية في البلد ويلقي المزيد من الضوء على مسألتي القرب الجغرافي والثغرات، الأمر الذي يمكن أن يستفاد منه في إعداد السياسات الثقافية المقبلة. ثم أوضح أن التمويل المقدم من الصندوق الدولي استُخدم لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، التي شملت دراسة استقصائية عن الممارسات الثقافية للمواطنين المغاربة. ويرمي هذا البحث الميداني إلى تقييم الحالة الراهنة لهذه الممارسات بحسب المنطقة والمجال المعني. ونُشرت النتائج على الموقع الإلكتروني التالي Pratiquesculturelles.Ma. وأكد السيد السعداني أن هذه الأدوات سمحت للمجتمع المدني بتحسين أنشطته الترويجية المستندة إلى بيانات واقعية موثوق بها.

111- وأعطى **السيد حامد باتريك ليغا، المدير العام للدراسات والإحصاءات القطاعية لوزارة الثقافة والفنون والسياحة في بوركينا فاسو،** تفاصيل عن مشروع "اللامركزية والسياسة الثقافية: نموذج جديد لإدارة الشؤون الثقافية في بوركينا فاسو". وذكر أن المشروع قد نُفّذ في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ وكان موجهاً إلى ١٣ بلدية، وموظفين محليين، وناشطين في المجال الثقافي، وفنانين، وجهات أخرى معنية بالتنمية المحلية. وقال إن العديد من الوزارات والجمعيات الإقليمية المعنية شاركت في تحقيق الهدف النهائي للمشروع المتمثل في الإسهام في التنمية الثقافية المحلية من خلال برامج التنمية التي تركز على الثقافة. وأوضح السيد ليغا أن الخطوة الأولى تمثلت في دعم المجتمعات المحلية في وضع برامجها الإنمائية وإدماج الثقافة في تلك البرامج. ونصت الخطوة الثانية على بناء قدرات جميع المجتمعات المحلية لتنفيذ برامجها الخاصة بها. واكتست هذه الخطوة أهمية خاصة لأن المسؤولين المحليين، الذين يفتقرون في بعض الأحيان إلى القدرة على إدارة المشروعات الثقافية المحددة، حُمّلوا مؤخراً مسؤولية إدارة الشؤون الثقافية. ويرمي المشروع أيضاً إلى إنشاء أفرقة محلية يجوز لها أن تطلب المشورة من أحد الأفرقة الوطنية. وشدد السيد ليغا على أن الأنشطة الحديثة تضمنت أيضاً حملة توعية بلغت 1300 شخص، وتدريباً موجهاً إلى الجهات المعنية المحلية وفقاً لدليل تدريبي جديد.

112- وأشارت **السيدة بلقاسم** إلى أن المشروعات الثلاثة ترمي إلى دعم جمع البيانات الثقافية ووضع السياسات المرتبطة بها. وأكدت أن الصندوق ابتكر أساليب متطورة جداً لدعم هذه الأنشطة. وكان من الصعب جداً قبل عام ٢٠١٠ إقناع الجهات المانحة بتمويل مشروعات تتعلق بإجراء مسح أو تدريب أو ترويج. وأثبت الدعم الذي قدمه الصندوق الدولي للتنوع الثقافي لهذه المبادرات مدى أهميتها، وأسفر عن زيادة الدعم الوطني والدولي لتنفيذها. ثم طلبت السيدة بلقاسم من المشاركين مناقشة الصعوبات التي يواجهونها، وكذلك الأثر المترتب على مشروعاتهم.

113- وأشار **السيد السعداني** إلى أن جمعية جذور منشغلة جداً في تقييم أثر الإجراءات التي اتخذتها. وشدد على أن العديد من البلدان أعاد استخدام منهجية المشروع وقام بتكييفها، ومنها تونس، ورواندا، ولبنان، ومصر، وموريتانيا. وذكر أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه الصعوبات نفسها لأن وزارات الثقافة فيها لا تزال تفتقر إلى قسم للإحصاءات وأن المجتمع المدني يعمل في الميدان لإنتاج بيانات واتخاذ قرارات مستنيرة. فضلاً عن ذلك، أشار إلى أنه تم إنشاء شبكة السياسات الثقافية الأفريقية في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٧. وتسعى هذه الشبكة، التي تضم بالفعل ٨٠ عضواً من ٢٤ بلداً، إلى تشجيع التعاون في الجزء الجنوبي من العالم لصالح السياسات الثقافية القوية التي تشمل جميع مراحل سلسلة القيمة الثقافية.

114- وعدّدت **السيدة ساندلر** ثلاثة تحديات رئيسية هي الافتقار إلى خبير اقتصادي ثقافي مدرب محلياً، وإلى شركة محلية قادرة على إجراء هذه الدراسة، وغياب الخبرة بوجه عام في هذا المجال. وذكرت أن من بين الآثار الأولية للمشروع زيادة الوعي لدى الجهات المعنية، التي نادراً ما شاركت في مبادرات واسعة النطاق كهذه، وإقامة شبكة جديدة للتواصل بين مختلف الجهات المعنية بصناعة الموسيقى الهاييتية.

115- وذكر **السيد ليغا** أن مشروعه، وإن لم يحقق غايته المنشودة، أحدث بالفعل تأثيراً إيجابياً. وأشار على سبيل المثال، إلى زيادة تعبئة الجهات المحلية لتنفيذ إجراءات كفيلة بتنظيم المجتمعات المحلية، فضلاً عن إشراك الشركاء التقنيين، والماليين، والزعماء التقليديين. وقد أصبحت الجهات الفاعلة في مجال الثقافة تشارك في المجالس البلدية المحلية في يومنها هذا، وبات يتنامى إدراج الثقافة في خطط التنمية البلدية. ثم أشار إلى اثنين من التحديات الرئيسية وهما شح الموارد اللازمة لتوسيع المشروع وصعوبة تهيئة أطر مستدامة لإجراء مشاورات بهذا الشأن.

116- وشكرت **السيدة بلقاسم** المتحدثين وفتحت باب الأسئلة للمشاركين.

117- أعرب وفد **ألمانيا** عن شكره للأمانة على تنظيم هذه الدورة التي تتيح للأطراف، بصفتها الجهات المانحة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي، إمكانية الاطلاع على الآثار الملموسة للصندوق الدولي من المستفيدين أنفسهم مباشرة. واستفسر عن سبل إدارة المشروعات الطويلة الأجل بتمويل قصير الأجل من الصندوق الدولي، وسبل تمكين مصادر التمويل الأخرى المتأتية من المؤسسات أو من الاتفاقات الثنائية من المساعدة في ضمان استدامة الأنشطة.

118- وشكر وفد **فرنسا** المتحدثين وأشاد بالسيد السعداني على اللمحة العامة الممتازة التي قدمها عن المشهد الثقافي في المغرب. واستفسر عما إذا كانت جهات التمثيل الدبلوماسي الثقافي في المغرب، من قبيل المعهد الفرنسي، قد أُطلعت على هذا المشروع.

119- وشدد وفد **كينيا** على أن إدارة الشؤون الثقافية في كينيا قد آلت إلى البلديات، على غرار ما يحدث في بوركينا فاسو. وأوضح أنه كان من الصعب اتخاذ هذا القرار في ظل غياب القدرات وإيلاء الحكومة اهتمامها لأولويات أخرى. وسأل السيد ليغا عما إذا كان المشروع قد أدى إلى مناقشات بشأن السياسات المتعلقة بإدارة الشؤون الثقافية على الصعيد المحلي. وأعرب عن اهتمامه بشبكة السياسات الثقافية الأفريقية.

120- وذكر **السيد السعداني** أن المجتمع المدني يركز في المقام الأول على القرب الجغرافي والتأثيرات المرتبطة به. وأكد أن شبكة السياسات الثقافية الأفريقية ستساعد في تبادل الأفكار والخبرات في مجال السياسات المكيفة بحسب الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية. وأشار إلى أن المجتمع المدني قد عمل بالفعل مع بعض الحكومات المحلية في رواندا وجنوب أفريقيا والمغرب على سبيل المثال، بغية تبادل الممارسات الجيدة التي حققت من خلالها البلدان الأفريقية إنجازات في قطاعات ثقافية معيّنة، على غرار قطاع المسرح في تونس، أو السينما في نيجيريا، أو الفنون البصرية في المغرب. وفيما يتعلق بفرنسا، أجاب بأنه تم إطلاع المعاهد الثقافية على هذه المبادرة.

121- وأجاب **السيد ليغا** على سؤال وفد كينيا مؤكداً أن المشروع أدى إلى وضع سياسات ثقافية محلية، حيث قامت أربع بلديات مشاركة في المشروع باعتماد سياسات أو استراتيجيات جديدة؛ وأحرزت تسع بلديات أخرى تقدماً كبيراً في هذه العملية وتقوم حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها التنفيذية والتمويلية.

122- وأشار ممثل **الاتحاد الدولي للموسيقيين**، السيد توماس دايان، إلى أن جمعيته تعمل أيضاً على إنشاء مجموعات مشتركة من الموسيقيين. وإدراكاً منه أن هذه العملية معقدة للغاية نظراً إلى أن الموسيقيين غالباً ما يعملون بصورة مستقلة، سأل السيدة ساندلر عن الاستراتيجيات التي استُخدمت لتذليل هذه الصعوبة.

123- وشاطرت **السيدة ساندلر** هذا الرأي وأشارت إلى أنه لا توجد رابطة مهنية رسمية أخرى باستثناء Ayiti Mizik. وبناء على ذلك، حاولت الرابطة أن تثبت أن عملها يمكن أن يفيد جميع الموسيقيين، حتى لو لم تظهر الفوائد فوراً. واستشهدت بالأنشطة السابقة، مثل الدورات التدريبية أو إنشاء مركز موارد الموسيقيين، بوصفها أمثلة لإقناع الموسيقيين بأن العمل الجماعي يمكن أن يحدث تغييراً يعود بالفائدة على القطاع برمّته.

124- وذكر وفد **باراغواي** أن نقاشاً يجري حالياً في أمريكا اللاتينية بشأن سبل تحديد مساهمة الصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وأوضح أن باراغواي تعاني من نقص في البيانات، ولكنه يقدّر أن الصناعات الثقافية تمثل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات الأولية الواردة من المكسيك إلى أن الصناعات الثقافية تمثل 7.5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، ولكنها توظف ٢٪ فقط من العمال، مما يؤكد أن للقطاعات الثقافية والإبداعية وزناً كبيراً في التنمية الاقتصادية.

125- وسألت **أمينة الاتفاقية** المشاركين في النقاش عن سبل تعاونهم مع الأمانة من أجل جمع الأموال اللازمة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وبعد أن أشارت إلى أن الصندوق الدولي قيد التقييم، استفسرت أيضاً عن التحسينات التي يمكن إدخالها على الصندوق لكي يعود عليهم بأقصى فائدة ممكنة.

126- وشدد السيد **السعداني** على أن الصندوق الدولي أتاح بلورة سياسات ثقافية فعالة في إطار الاتفاقية، لأن المجتمع المدني يوفر الخبرة والمعلومات والبحوث في الحالات التي تكون فيها الحكومات عاجزة عن الاضطلاع بهذا النوع من الأعمال أو غير راغبة فيه.

127- وأكدت **السيدة بلقاسم** أهمية مشروعات الترويج لإقناع الحكومات بالمساهمة في الصندوق. وفيما يتعلق بالرؤية، اقترحت إدراج هذا الموضوع في كل عقود المشروعات. ثم وجهت الشكر إلى المشاركين في حلقة النقاش.

البند ١٠ – تقرير الأمانة عن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (الوثيقة DCE/17/6.CP/10)

128- أوضحت **أمينة الاتفاقية** أن عدد طلبات التمويل ازداد بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ بنسبة ٥٣٪. وتضاعفت الطلبات المتعلقة بدعم المشروعات الفنية الرقمية ثلاث مرات، في حين تضاعفت الطلبات المقدمة من أفريقيا مرتين. ومع ذلك، فإن عدد اللجان الوطنية المشاركة في عملية الاختيار الأولي انخفض بزهاء ٢٠٪، وانخفض عدد طلبات التمويل التي اجتازت التقييم التقني للأمانة من ٥٥ إلى ٣٦ طلباً. وأخيراً، أشارت إلى أن اللجنة الدولية الحكومية وافقت على ستة مشروعات في كل من دورتيها الماضيتين، وأن نصف البلدان المختارة لم تحصل على الدعم من الصندوق في السابق.

ونظمت الأمانة لتذليل هذه الصعوبات مجموعة دروس تدريبية بشأن تقديم طلبات تمويل المشروعات واختيارها الأولي. وتم اختبار هذه الدروس في عام ٢٠١٦، في أثناء حلقات العمل دون الإقليمية التي نُظمت في بربادوس، وإكوادور، وفيتنام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على سبيل المثال. فضلاً عن ذلك، وُضع إطار للإدارة القائمة على النتائج في الصندوق الدولي من أجل الاستجابة للتوصيات الصادرة عن مرفق الإشراف الداخلي، وذلك بهدف زيادة فعالية رصد آثار الصندوق الدولي. ولا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهود على الصعيد الوطني لتنفيذ آلية التقييم هذه تنفيذاً كاملاً.

ثم ركزت أمينة الاتفاقية على استراتيجية الصندوق لفترة الخمس سنوات لجمع التبرعات والتواصل، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٣. وأعادت التذكير بأن الهدف العام للاستراتيجية هو ضمان تلقّي الصندوق دعماً مالياً منتظماً من نصف الأطراف على الأقل وإقامة ست شراكات رئيسية مع القطاع الخاص لتوفير 30 في المائة من موارد الصندوق، بحلول عام 2018. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن ٤٣٪ من الأطراف قدمت ما لا يقل عن مساهمة واحدة إلى الصندوق، لا تزال هذه المساهمات غير منتظمة، و٨٢ من الأطراف لم تسهم فيه على الإطلاق. وتلت أسماء البلدان التي تقدم مساهمات طوعية سنوية منذ عام ٢٠١٣، وهي: إستونيا، وأندورا، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، والسويد، والصين، وفرنسا، وفنلندا، والمكسيك، وموناكو. وذكرت الدول الأطراف الخمسة عشر التي قدمت أول مساهمة لها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وهي: باراغواي، وبلغاريا، وبليز، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجامايكا، والسلفادور، وغابون، وغرينادا، وغينيا، وفيتنام، وكمبوديا، ومالي، والمغرب، وهاييتي. وذكّرت بأن التمويل الإجمالي المنشود الذي حُدد في الاستراتيجية يزيد قليلاً على ٥ ملايين دولار أمريكي، وبأنه تم جمع زهاء ٣ ملايين دولار من هذا المبلغ، أي ما يعادل ٦٠٪ من المبلغ المنشود.

وفيما يتعلق بإرساء الشراكات مع القطاع الخاص، أبلغت الأطراف بأن الأمانة تعاونت مع بعض المحترفين في جمع الأموال لاستحداث قاعدة بيانات تضم٤٠ شركة محتملة للاتصال بها. وأوضحت على سبيل المثال أنه تم اختيار شركة فيفندي بسبب هدفها العام المتمثل في دعم الصناعات الثقافية والابتكارية والتزامها الصريح بالاتفاقية باعتبارها من "مسائلها الاستراتيجية الأساسية"، فضلاً عن أنها عضو في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وذكرت أن الأمانة عقدت اجتماعاً استطلاعياً مع ممثلي فيفندي وستجتمع معهم مرة أخرى. ووافقت فيفندي في هذه الأثناء على توزيع أفلام الصندوق الدولي للتنوع الثقافي ومساعدة الأمانة في جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بشأن الصندوق وأثر مشروعاته.

وأبرزت أمينة الاتفاقية أن هناك أدلة دامغة على أهمية الصندوق وأثره. ودعت جميع الجهات الفاعلة إلى العمل معاً على جمع الأموال ومساعدة الصندوق في تحقيق أهدافه بالطريقة المثلى.

129- وأشار **الرئيس** إلى أن الصندوق الدولي أنجز الكثير في هذه الفترة وأن دعوة واضحة وُجهت لجميع الجهات المعنية للمشاركة في زيادة موارده.

130- وهنأ وفد **كندا** الأمانة على ما تبذله من جهود للبحث عن مصادر تمويل جديدة، واستفسر عن الصعوبات التي واجهتها في دعم مصلحة الشركاء من القطاع الخاص.

131- وأوضح وفد **لاتفيا** أن بلده يسعى إلى المساهمة بانتظام في الصندوق الدولي، ولكن إقناع أصحاب القرار بالتعهد بذلك لا يزال عسيراً بسبب عدم بروز مكانة الصندوق بما فيه الكفاية وبسبب الإجراءات المالية الداخلية المعمول بها في كل بلد. وسلّم الوفد بأن الطلب الذي أرسلته اليونسكو لتقديم مساهمات طوعية أسهم إلى حد بعيد في الحصول على الأموال. وأثنى على عمل الأمانة بشأن إصدار كتيب الصندوق، الرامي إلى إبراز مكانته ودور المساهمين فيه، وشجع الأطراف على العمل من أجل دفع مساهماتها بانتظام.

132- وذكر وفد **بنغلاديش** أن قطاع الثقافة هو الأقل تمويلاً في بنغلاديش، لأن الاقتصاد القائم على الإبداع لا يزال غير معروف على نطاق واسع. وأعرب عن أمله في هذا الصدد في أن يزيد الصندوق من نشاطه لإبراز الصناعات الثقافية والإبداعية على نطاق أوسع.

133- وأشار وفد **فرنسا** إلى الحاجة المتزايدة إلى الدعم فيما يتعلق بإعداد طلبات التمويل، إذ إن عدداً كبيراً من الطلبات لا يتجاوز التقييم التقني للأمانة. وشدد على أن التمويل لا يزال يمثل التحدي الرئيسي للصندوق، مشيراً إلى أنه تم اختيار ١٢ مشروعاً فقط من أصل 91 مشروعاً مؤهلاً. وسلط الضوء أيضاً على أنه يرسل سنوياً إلى شبكته في الخارج قائمة المشروعات المؤهلة التي لم تتلق تمويلاً على أمل أن يتمكن الشركاء من دعم بعض تلك المشروعات. وشكر الوفد الأمانة على ما تبذله من جهود لإبراز مشروعات الصندوق، إذ إن ذلك من شأنه أن يساعد في تأمين التمويل اللازم للمشروعات المقبلة.

134- وذكر وفد **فنلندا** أن الصكوك المالية المتاحة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عديدة وتحظى بتمويل جيد. وضرب مثال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي يسعى إلى فهم سبل إسهام المشروعات الثقافية في النمو الاقتصادي المستدام، وشجع اليونسكو على التعاون مع مصارف التنمية. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن جميع أنشطة الصندوق مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي يتيح ضمان الحصول على موارد إضافية.

135- وأقر وفد **المكسيك** بقيمة الصندوق وأشار إلى أن بلده استفاد منه على الرغم من القيود المالية السارية في البلد.

136- وأعلن وفد **الجمهورية التشيكية** أنه سيزيد مساهمته السنوية.

137- وأجابت **أمينة الاتفاقية** على السؤال الذي طرحه وفد كندا. وأشارت إلى أن على الفريق الصغير التابع للصندوق أن يقوم بجهد كبير لتحديد الشركاء، وإعداد استراتيجيات تواصل مقنعة. وذكرت أن الشركاء المحتملين أبدوا الكثير من الاهتمام في المناقشات الأولية، إلا أن متابعة هذه المسألة معهم تطلبت جهداً جهيداً استلزم موارد إضافية من الأمانة. وأكدت أن تعيين محترفين في جمع التبرعات فكرة جيدة، ولكن إذا لم يكونوا ملمين بالقطاع الثقافي فقد يسفر ذلك في بعض الأحيان عن نتائج عكسية. وأعربت عن اهتمام الأمانة باستقبال موظفين معارين من الأطراف للقيام بهذا العمل. وأعربت أيضاً عن اهتمامها باستراتيجية الوفد الفرنسي لتعميم قائمة المشروعات غير الممولة، وشجعت جميع الأطراف على أن تحذو حذوه، نظراً لأن هذه المشروعات قد تم تقييمها واستعراضها بالفعل. وشكرت وفد فنلندا على اقتراحه مواصلة الشراكات مع مصارف التنمية، وهو ما تلتزم به الأمانة. وأشارت إلى أن الأمانة كفلت قبل سنوات قليلة إدراج الصندوق في المساعدة الإنمائية الرسمية، بحيث تُعد مساهمات الأطراف في الصندوق مساعدات إنمائية خارجية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما يساعد الأطراف في تقديم مساهمات على أساس سنوي.

138- وأشار **الرئيس** إلى أن وفد كندا اقترح تعديلاً هذا نصه: "يشجع الأطراف على دعم الصندوق من خلال تقديم مساهمات طوعية منتظمة تعادل ما لا يقل عن ١٪ من مساهمتها في الميزانية العادية لليونسكو، ويطلب من الأمانة أن ترسل خطابات رسمية لطلب هذه المساهمات على أساس سنوي". ويرمي هذا التعديل إلى التأكد من أن القرار يتماشى مع القرار الذي اتخذته اللجنة الدولية الحكومية في دورتها التاسعة. وأعلن الرئيس، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 10 بصيغته المعدلة.

اعتُمد القرار 6.CP 10 بصيغته المعدلة.

البند 8 – تقرير الأمانة بشأن متابعة توصيات مراجع الحسابات الخارجي الواردة في "تقرير مراجعة نظم الإدارة في اليونسكو والكيانات والصناديق المالية والبرامج المرتبطة بها" (الوثيقة DCE/17/6.CP/8)

139- أوضح **الرئيس** أن الفريق الفرعي المعني بالحوكمة قد أوصى باعتماد رؤية أكثر اتساقاً ونظاماً موحداً للهيئات الدولية والدولية الحكومية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين. وينبغي لكل هذه الهيئات التأكد من أنها تدعم الأهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة، وبرنامجها وميزانيتها، مع مراعاة خصائص ولاياتها. وأكد الفريق الفرعي أيضاً ضرورة تعزيز هذه الهيئات من خلال رفع مستوى تدابير الشفافية والتوعية. وحدد العديد من الممارسات الفضلى، ومنها تعزيز التنوع والشمول، وعدم تجاوز مدة العضوية في جميع الهيئات والمكاتب التابعة لها ولايتين متتاليتين. وأشار الرئيس إلى أنه تم الاستشهاد بالنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف بوصفه مثالاً على أفضل الممارسات، ولا سيما المادة ١٦ التي لا تسمح بانتخاب عضو في اللجنة الدولية الحكومية لفترتين متتاليتين إلا في غياب أيّ مرشح منافس له في إحدى المجموعات الانتخابية.

140- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بالأعمال المنجزة استجابةً لتقارير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إصلاح الإدارة، اعتباراً من عام ٢٠١٣، أي عندما شاركت الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية في عملية التقييم الذاتي. وأشارت أيضاً إلى أن المجلس التنفيذي والمؤتمر العام استعرضا التقرير النهائي المتعلق بمراجعة نظم الإدارة في عام ٢٠١٥. وقرر المؤتمر العام في أعقاب ذلك إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية معني بالحوكمة وإجراءات وأساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو، ودعوة جميع الهيئات الدولية والدولية الحكومية إلى إدراج بند في جدول أعمالها فيما يتعلق بمتابعة التوصيات في عام ٢٠١٦.

وأشارت إلى أن اللجنة الدولية الحكومية درست تقرير الأمانة عن متابعة توصيات تقرير مراجع الحسابات الخارجي في دورتها العاشرة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأكدت أن الأمانة أعدت جدولاً عن متابعة التوصيات، مما أكد أن الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية قد نفذتا بالفعل العديد من التوصيات، مثل التوصية الثالثة التي تشدد على ضرورة تقصير مدة الاجتماعات النظامية. ويبيّن هذا الجدول التقدم المحرز في تنفيذ التوصية ١٤ المتعلقة بتقييم الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية، مثل إجراء دراسة استقصائية لتقييم رضا المعنيين عن إعداد الاجتماعات النظامية وتنظيمها.

وقدمت أمينة الاتفاقية أيضاً معلومات مستكملة عن مناقشات الفريق الفرعي المعني بالحوكمة خلال اجتماعاته في عام ٢٠١٧. وشددت على أن الاتفاقية اعتُبرت على قدر كبير من البلوغ على الرغم من حداثة سنها، وتضمنت العديد من الممارسات الجيدة. وأوضحت على سبيل المثال أن منع إعادة انتخاب أعضاء اللجنة الدولية الحكومية مباشرة لولاية ثانية هو ممارسة مثالية لأنها تضمن التناوب الجغرافي بين المجموعات الإقليمية. وذكرت أنه تم الاستشهاد أيضاً بالاجتماع الذي يعقده المكتب مع المجتمع المدني قبل الاجتماعات النظامية بوصفه ممارسة جيدة أيضاً.

وأخيراً، ذكّرت أمينة الاتفاقية بأن الدول الأعضاء قد أقرت بأساليب العمل المبتكرة للاتفاقية. وذكرت في عداد الأمثلة على ذلك تحديد أولويات عمل الأطراف كل سنتين؛ وتقديم تقرير الأمانة بشأن أنشطتها؛ والاجتماعات التحضيرية غير الرسمية بين الأمانة وأعضاء اللجنة الدولية الحكومية أو الأطراف؛ والدراسة الاستقصائية لتقييم رضا المعنيين؛ وانتخاب أعضاء المكتب قبل سنة واحدة من كل دورة من دورات اللجنة الدولية الحكومية؛ والرصد المنهجي لمسائل الحوكمة مع التنفيذ السريع

للتوصيات الصادرة عن عمليات التقييم والمراجعة؛ والاستعراض الشامل للتقارير الدورية للأطراف التي تقدم كل أربع سنوات؛ والمشاركة الهامة للمجتمع المدني؛ واستراتيجية جمع الأموال والتواصل التي اعتُمدت للصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

141- وتفهّم وفد **كوبا** أن المؤتمر العام لم يوافق نهائياً على مجمل توصيات مراجع الحسابات الخارجي. وطلب إيضاحات بشأن جدول المتابعة الذي أعدته الأمانة، الوارد في ملحق التقرير.

142- وأكدت **أمينة الاتفاقية** أن المؤتمر العام لم يعتمد جميع توصيات مراجع الحسابات الخارجي، وأوضحت أن الأمانة قد تابعت جميع التوصيات التي طلبها المؤتمر العام.

143- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 8.

اعتُمد القرار 6.CP 8.

البند ١١ – مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية (الوثيقة DCE/17/6.CP/11)

144- افتتحت **المديرة العامة لليونسكو**، السيدة إيرينا بوكوفا، الدورة وأكدت أن اعتماد المبادئ التوجيهية التنفيذية خطوة حاسمة في مسار الاتفاقية. وأشارت إلى أن الثورة الرقمية شهادة على قوة الاتفاقية التي تقوم على مبدأ الحياد التكنولوجي. وشددت على أن المبادئ التوجيهية التنفيذية ستساعد في مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات الثقافية واستخدامها وتبادلها في البيئة الرقمية، فضلاً عن تناول قضايا مثل الوصول إلى الأسواق والشفافية والأجر العادل للفنانين. ونوهت إلى إصلاح السياسات العامة لدعم ابتكار أشكال التعبير الثقافي وتوزيعها والوصول إليها في البيئة الرقمية، وإلى الاعتراف بخصوصية السلع والخدمات الثقافية في الاتفاقات التجارية، باعتبارها تدابير يمكن اتخاذها في هذا الصدد. وأكدت المديرة العامة لليونسكو أن الأدوات الرقمية، مع أنها تتيح فرصاً جديدة لتنوع أشكال التعبير الثقافي، فإنها تضع أيضاً أمامه عقبات جديدة. وأكدت أن الحفاظ على الانفتاح في هذا المجال ينبغي أن يكون هدف السياسات الثقافية. وشددت على أن المبادئ التوجيهية التنفيذية ستكفل إسهام التكنولوجيا الرقمية في بلوغ هدف الاتفاقية المتمثل في إقامة مجتمع أكثر شمولاً وإبداعاً. وذكّرت بأن الاتفاقية مصممة لتعود بالفائدة على الفنانين والمحترفين في الميدان الثقافي. وأعربت عن ارتياحها للجلسة العامة المتعلقة بنقل القيمة والأجر العادل للفنانين في العصر الرقمي التي عُقدت في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٧، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين وبحضور سفيري النوايا الحسنة لدى اليونسكو جان ميشيل جار ودية خان. وأوضحت أن المبادئ التوجيهية التنفيذية ستتناول التدابير المحددة التي يمكن أن تتخذها لا الحكومات فحسب بل المجتمع المدني أيضاً، ومنها دعم أنواع جديدة من الإبداع تحترم الأجر العادل والمنصف للمبدعين، والشفافية في توزيع الدخل، وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأخيراً، لاحظت أن المبادئ التوجيهية التنفيذية ستعزز إجراءات الأطراف من خلال اجتياز مرحلة جديدة نحو عصرنة أدوات الاتفاقية، وتمنت للحاضرين نقاشاً مثمراً للغاية.

145- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن اللجنة الدولية الحكومية اعتمدت مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية بالاستناد إلى عناصر ثلاثة. أولاً، أخذت اللجنة الدولية الحكومية في الاعتبار الإطار القانوني للاتفاقية ولا سيما مبدأ الحياد التكنولوجي. وثانياً، أقرت بأن مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية لا يتجاوز نطاق الاتفاقية لأن هدفه هو توفير قراءة مستعرضة للاتفاقية والمبادئ التوجيهية التي تتضمنها حالياً فيما يتعلق بالقضايا الرقمية والتكنولوجيات المعنية. وثالثاً، لاحظت اللجنة الدولية الحكومية أن المبادئ التوجيهية تتضمن مسائل متكررة مثل بزوغ جهات فاعلة رقمية جديدة وتأثيرها في توزيع السلع

والخدمات الثقافية، وفي البنية الأساسية للاتصالات وعدم المساواة الرقمية، وفي ضرورة وضع ضوابط تنظيمية ونماذج أجور جديدة. والأهم من ذلك، تأخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار مسائل أثارتها الأطراف في الآونة الحديثة بشأن الحرية الفنية في العصر الرقمي، وحياد الإنترنت، والبيانات الضخمة، والخوارزميات. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى السيدة فيرونيك غيفرومون (كندا) والسيد أوكتافيو كوليس (الأرجنتين) اللذين عملا على مشروع نص المبادئ التوجيهية.

146- وشكرت جميع الأطراف الأمانة والخبراء على العمل الممتاز المؤدى فيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية.

147- وسلط وفد **إكوادور** الضوء على الفقرتين ٤ و٩ باعتبارهما بالغتي الأهمية، لأن الفقرة الأولى منهما تذكّر بوجود اختلافات في معدل اعتماد التكنولوجيا الرقمية في أنحاء العالم، والثانية تذكّر بأن السياسات ينبغي أن تولي الظروف والاحتياجات الخاصة لمختلف الفئات الاجتماعية الاهتمام الواجب. ولذا، قدّم الوفد تعديلاً يرمي إلى إضافة فقرة جديدة هذا نصها: "إذ يذكّر بالحق السيادي للأطراف في صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية مع أخذ خصائص كل بلد في الاعتبار".

148- وأعرب وفد **كندا** عن دعمه الكامل للمبادئ التوجيهية. وشدد على التأثير الشامل للمسائل الرقمية، وتقاطعها مع مواضيع مثل حرية التعبير، والتنمية الديمقراطية، والوصول إلى مصادر الأخبار الموثوق بها والصحافة المسؤولة، والإدماج الاجتماعي. وأبلغ الوفد مؤتمر الأطراف بأن كندا تجري حالياً مراجعة مستفيضة لسياستها الثقافية عنوانها "المحتوى الكندي في عالم رقمي"، قدّم في سياقها مواطنون مهتمون 30000 إسهام عبر الإنترنت. وذكر أنه يتطلع إلى التعلم من الأطراف الأخرى وتبادل أفضل الممارسات معها.

وأعرب **وزير الثقافة والاتصالات في حكومة كيبيك**، السيد لوك فورتين، عن تأييده الكامل للمبادئ التوجيهية. وأوضح أن المشاورات التي نُظمت في عام ٢٠١٦ لوضع سياسة ثقافية جديدة لكيبيك، وكذلك لتنفيذ الخطة الثقافية الرقمية في كيبيك خلال السنوات القليلة الماضية، قد أبرزت ضرورة تعزيز المهارات والمعارف الرقمية للفنانين وللصناعات الثقافية بوجه عام. وأكد أن حصول هذه الجهات الفاعلة على الأدوات والمعارف الرقمية سيظل أولوية لكيبيك.

149- وأعرب وفد **المكسيك** عن دعمه للمبادئ التوجيهية، ولكنه تساءل عن نطاق تطبيقها نظراً إلى أن أحد المبادئ الأساسية للاتفاقية هو عالمية الإنترنت. وأشار إلى أن تجزئة الشبكة تتزايد بسبب نماذج الأجور والاشتراكات والمواقع الجغرافية، التي تجعل الوصول الحر إلى المحتوى مرهوناً بدفع الحصص. وأكد أيضاً أن الابتكار والإبداع مكلفان في البلدان النامية، واقترح إمكان منح هذه البلدان معاملةً تفضيلية في البيئة الرقمية. وشدد في هذا السياق على أهمية مراعاة جميع الفئات، ومنها الفئات التي تعيش في المناطق النائية.

150- وأشار وفد **فرنسا** إلى أن الثورة الرقمية، مع أنها استحدثت فرصاً جديدة للتجديد والابتكار وإنتاج الأعمال الفنية ونشرها، فضلاً عن زيادة فرص الحصول على السلع والخدمات الثقافية، فإنها تطرح أيضاً مخاطر على صعيد التركيز الثقافي أو اختلال سلسلة القيمة للسلع الثقافية. وشدد على أهمية إعادة تأكيد الطابع المزدوج للسلع والخدمات الثقافية. وأعرب عن اعتقاده بأن تبادل المعلومات خلال العامين الماضيين قد أثبت اشتمال الاتفاقية على الأدوات اللازمة لتناول المسائل الرقمية ومن ثم يجب عدم إعادة كتابتها، ولكن مبادئها يجب أن تفسَّر من ناحية تنفيذية لتكون قابلة للتطبيق في البيئة الرقمية.

151- وأبرز وفد **ألمانيا** أهمية الفقرة ١٣ من المبادئ التوجيهية، المتعلقة بإنشاء أفرقة عاملة مشتركة بين الوزارات على المستوى الوطني وإشراك جميع الجهات المعنية للنهوض بتلك المبادئ. وذكر أنه يجب تبادل الآراء لتحديد كيفية بلوغ هذا الهدف. واختتم بالإعراب عن دعمه الكامل للمبادئ المذكورة.

152- وأبرز وفد **لاتفيا** ضرورة محافظة الاتفاقية على صلة بالواقع وأعرب عن ارتياحه للمبادئ التوجيهية في هذا الصدد. وأشار إلى أن حرية الصحافة والإعلام هي أولوية للاتفيا داخل اليونسكو، وأنها تسعى جاهدة إلى دعم تنوع وسائل الإعلام من خلال سياساتها الوطنية ولا سيما من خلال إجراء بحوث وتحليلات بشأن وضعها الحالي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذا البحث يمكن أن يمثّل إسهاماً قيّماً في رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني، واقترح أن تكون هذه المسألة موضوع مناقشات اللجنة الدولية الحكومية في المستقبل.

153- وذكر وفد **السويد** أنه وجد المبادئ التوجيهية ذات صلة بالواقع ومتوازنة وجيدة التنظيم. وذكّر بأن بلده دعم مبدأ الحياد التكنولوجي منذ البداية. وشدد على أهمية وجود تشريع قوي لحقوق التأليف والنشر باعتباره حجر الزاوية للأجور العادلة ونماذج الأعمال الموثوق بها للمبدعين وللصناعات الثقافية.

154- ووصف وفد **سلوفاكيا** المبادئ التوجيهية بأنها موجزة وشاملة وجيدة التنظيم. وسأل أيضاً عما إذا كان سيتم تقديم إرشادات بشأن جمع البيانات الإحصائية، لأن البيانات التي تجمعها سلوفاكيا حالياً تركز على وسائل الإعلام التناظرية التقليدية.

155- وأشار وفد **كوبا** إلى أنه يولي الطابع المزدوج للسلع والخدمات الثقافية أهمية خاصة. وأعرب ومن هذا المنطلق عن اعتقاده بأن المبادئ التوجيهية يجب أن تعد عالمية الإنترنت وتطوير المهارات ونقل التكنولوجيا بمثابة مبادئ أساسية. وأعرب عن تأييده للنقاط التي أثارها وفدا إكوادور والمكسيك.

156- وذكر وفد **الهند** أن بلده يسعى إلى إقامة شبكات راسخة وتوفير دعم مؤسسي وأنظمة متقدمة تكنولوجياً لتعزيز إرث الهند. وشدد من هذا المنطلق على أن الهند قد استهلت مبادرة لحصر الموارد الثقافية. وذكر الوفد أيضاً أن الهند تقوم حالياً بإنشاء مكتبة افتراضية وطنية، فضلاً عن إقامة معارض وصالات عرض افتراضية وتحميلها على بوابات الويب، ورقمنة صور 315000 قطعة أثرية في هذه العملية. وخلص إلى القول إن هناك مشروعاً تجريبياً بشأن توسيم القطع الفنية يجري توسيع نطاقه في الوقت الحاضر بحيث يشمل جميع المتاحف في الهند، وإن الأرشيف الوطني للهند يشجع رقمنة المحفوظات.

157- وأبدى وفد **نيجيريا** ارتياحه لأن النص الحالي للمبادئ التوجيهية أخذ شواغل بلده في الاعتبار، وأعرب عن تأييده لهذه المبادئ.

158- وأكد وفد **هندوراس** أن المبادئ التوجيهية ستساعد في حماية حقوق المبدعين في غابة رقمية تكسب فيها المنصات الكبرى إيرادات مهمة ولكنها لا تقدم أجوراً عادلة للجهات الفاعلة الصغرى. وأيد ما أعلنته إكوادور والمكسيك بشأن عالمية الإنترنت وذكر أن الأطراف ينبغي أن تضمن انتفاع الجميع بشبكة الإنترنت.

159- وذكّر وفد **إكوادور** بأن بعض مجتمعات الشعوب الأصلية لا ترغب في المشاركة في الثورة الرقمية وبأنه يتعين إدراك هذا الشاغل الذي يتناوله إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وقدم الوفد تعديلاً يتمثل في إضافة فقرة جديدة إلى القرار هذا

نصها: "إذ يذكّر بالحق السيادي للأطراف في صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية مع أخذ خصائص كل بلد في الاعتبار".

160- وأشار وفد **كندا** إلى أن المادة ٢-٢ من الاتفاقية تتضمن إشارة إلى مبدأ السيادة. ورأى أن التعديل المقترح غير ضروري لأن الاتفاقية محايدة بالفعل من الناحية التكنولوجية.

161- وأعربت وفود **بنغلاديش والأرجنتين وسانت لوسيا وفنزويلا وفلسطين وكمبوديا** عن تأييدها للتعديل المقترح.

162- ووافق وفد **السويد** وفدَ كندا الرأي أن المادة ٢ من الاتفاقية تشمل مبدأ السيادة بالفعل، وأضاف أن هذا المبدأ مذكور أيضاً في مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية. وأشار إلى أن الصيغة الحالية المقترحة مطابقة تقريباً للفقرة الملائمة من المبادئ التوجيهية، باستثناء عبارة تتعلق بخصائص كل بلد وتختلف عن الفقرة المذكورة في المبادئ التوجيهية. وذكر أنه لا يؤيد هذه الإضافة إذا كان المؤتمر سيوافق على الاقتراح، وأنه يفضل حذف الفقرة المقترحة بالكامل.

163- ووافق وفد **بلجيكا** على أن المبدأ وارد بالفعل في الاتفاقية ولكنه أشار إلى استعداد بلده لقبول الاقتراح إذا كان ذلك مهماً جداً للأطراف الأخرى.

164- وأشار وفد **فنلندا** إلى أن الجميع وافقوا على جوهر الاقتراح، ولكن مبدأ السيادة مدرج بالفعل في المادة ٢، والفقرة (ح) من المادة 1، والفقرة 1 من المادة ٥ من الاتفاقية. وشدد على أن بلده يفضل تفادي الإتيان على ذكر المبادئ الموجودة بالفعل والملزمة من الناحية القانونية.

165- وشكر وفد **إكوادور** الوفود التي أيدت الاقتراح وشدد على أنها تمثّل غالبية الأطراف. وأشار إلى أن الوفود التي تحدثت لم تعارض جوهر الاقتراح. وشدد على أن إكوادور ترى في إدراج هذا الاقتراح أمراً في غاية الأهمية، لأن مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية لا يأتي على ذكر خصائص البلدان.

166- وأحاط وفد **السويد** علماً بالدعم الواسع النطاق الذي حظي به الاقتراح وقال إنه لا يريد أن يعارض توافقاً في الآراء. وأشار إلى أن صياغة الفقرة 8-4 من المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية مطابقة للاقتراح ولكنها لا تتضمن العبارة الأخيرة فيه، أي "مع مراعاة خصائص كل بلد". وسأل المستشار القانوني عن التبعات القانونية لإدراج هذا النص في القرار، ولكن ليس في المبادئ التوجيهية.

167- وأكد **المستشار القانوني** أن مبدأ السيادة مدرج بالفعل في مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية. وأشار إلى أن الأمر متروك للأطراف لتقرر ما إذا كانت ترغب في الذهاب إلى أبعد من صياغة الفقرة ٨-٤ من المبادئ التوجيهية.

168- وشدد وفد **إكوادور** على أن العبارة قيد المناقشة هي الأكثر أهمية في الاقتراح. وأوضح أن بلده يرغب في تنفيذ المبادئ التوجيهية بطريقة شاملة، والتأكد من أن إمكانية الانتفاع بالتكنولوجيا الرقمية متاحة لجميع الفئات الاجتماعية. وأعرب عن اعتقاده بأن الأمر ليس مسألة قانونية بل مسألة مبادئ عالمية، ولذا ليس من المنطقي طلب رأي المستشار القانوني. وأشار إلى أن هذا الموضوع قد نوقش بإسهاب في الدورة العاشرة للجنة، وأبدى أسفه لأنه لم يُدرج بالفعل في النص. وشدد على أن الإضافة يمكن أن تعزز المبادئ التوجيهية.

169- وذكر وفد **كندا** أنه يوافق وفدَ فنلندا الرأي، ولكنه من باب الإقرار بشواغل الأطراف وكبادرة حسن نية، يقبل الاقتراح.

170- وانضمت وفود **السويد وفرنسا وبلجيكا** إلى وفد كندا في الموافقة على الاقتراح بروح من توافق الآراء.

171- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض آخر، اعتماد مشروع القرار 11 CP.6.

اعتُمد القرار 11 CP.6.

172- أعرب وفد **الولايات المتحدة الأمريكية** عن قلقه البالغ إزاء اعتماد الفقرتين ١٩-٤ و١٩-٥ من المبادئ التوجيهية. وأبدى اعتقاده بأن الابتكار الرقمي يستخدَم ذريعة لإطلاق أحكام مسبقة من خلال المفاوضات خارج نطاق ولاية اليونسكو. وأكد الوفد أن هذا هو السبب في عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاقية. وأعرب عن أسفه لاستخدام الاتفاقية بوصفها منتدى موازياً للسياسة التجارية. وأكد من جديد اعتقاده بأن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بحزم يوفران الحوافز اللازمة للابتكار، ويتيحان للبلدان في الوقت نفسه مواجهة التحديات الحالية والمقبلة في مجالات التنمية والصحة والبيئة. ورفض الوفد لغة المبادئ التوجيهية، التي تقوض برأيه حقوق الملكية الفكرية.

البند 12 – الأنشطة المقبلة للجنة (الوثيقة DCE/17/6.CP/12)

173- أوضحت **أمينة الاتفاقية** أن الوثيقة تتضمن مقترحات للأنشطة المقبلة للجنة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ استناداً إلى أربعة عناصر رئيسية هي: مؤشرات الأداء والأهداف المحددة في الوثيقة م/5؛ وإطار رصد الاتفاقية؛ والمبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية؛ وتوصيات مرفق الإشراف الداخلي المعنية.

وأشارت أولاً إلى أن اللجنة الدولية الحكومية تستطيع أن تدعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتنمية القدرات، من أجل المساعدة في إيجاد نظم مستنيرة وشفافة وتشاركية لإدارة الثقافة. ثم اقترحت أن تواصل اللجنة الدولية الحكومية إيلاء دعم أنشطة المتابعة والتقييم الأولوية من خلال نشر تقرير عالمي وإعداد بحوث في مجال السياسات تتعلق بالمسائل ذات الأولوية. وأشارت إلى أن في وسع اللجنة الدولية الحكومية أن تستعرض أيضاً المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ المتعلقة بتبادل المعلومات والشفافية من أجل مواءمتها مع آليات الرصد المدرجة في الاتفاقية. وشددت على أن في وسع الأطراف مناقشة قرار الإبقاء على نشر التقرير العالمي كل سنتين، أو التقيد بالطبيعة الرباعية السنوات لدورة تقديم التقارير الدورية المحددة بأربع سنوات، وفي غضون ذلك نشر بحوث في مجال السياسات تتناول مسائل محددة في هذا المجال مرة كل سنة أو سنتين. فضلاً عن ذلك، أشارت إلى أن حكومة السويد تدعم الطبعتين الأولى والثانية من التقرير العالمي، وأن الأمانة يمكن أن تعمل مع السويد وأطراف أخرى لتكوين جهات مانحة من الشركاء يمكنها أن تدعم الإصدارات التالية من التقرير العالمي.

ثانياً، من أجل تيسير التدفق المتوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة حراك الفنانين والمحترفين في الميدان الثقافي في جميع أنحاء العالم، اقترحت أمينة الاتفاقية أن يدعم مؤتمر الأطراف برامج تعزيز القدرات على تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية من خلال الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة التي تشتمل على أبعاد تجارية وثقافية مجتمعة. وفي هذا الصدد، يمكن لمؤتمر الأطراف استعراض المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٦ المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للبلدان النامية.

ثالثاً، للإسهام في البرامج التي تندمج فيها الثقافة بوصفها جانباً استراتيجياً للتنمية المستدامة، يمكن لمؤتمر الأطراف أن يواصل تنفيذ البرامج التي تيسر التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والحد من الفقر. وسيشمل ذلك مواصلة تشغيل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وتقييم أعماله في عام 2017، والاستمرار في تنفيذ إطار إدارته القائمة على النتائج، واستراتيجية جمع الأموال والتواصل التي تستهدف الشركاء في القطاع الخاص، والقيام بأنشطة التوعية. ولاحظت في هذا السياق أن مؤتمر الأطراف قد ينظر أيضاً في مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٣ المتعلقة بإدماج الثقافة في التنمية المستدامة ضماناً لأهميتها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد يسعى أيضاً إلى جمع المعلومات والبيانات التي يمكن أن تكون بمثابة دليل للإسهام في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المعنية.

رابعاً، اقترحت أمينة الاتفاقية، سعياً إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أن يتخذ مؤتمر الأطراف قراراً بالطلب من اللجنة الدولية الحكومية مواصلة تعزيز الحرية الفنية والمساواة بين الجنسين بوصفهما ركيزتين أساسيتين من ركائز حقوق الإنسان. وستشمل هذه العملية استمرار أوجه التآزر بين الاتفاقية وتوصية عام ١٩٨٠ المتعلقة بوضع الفنان، وكذلك الأنشطة المتعلقة بحرية التعبير التي تتم من خلال شراكات مع قطاع الاتصال والمعلومات في اليونسكو وقسم المساواة بين الجنسين.

خامساً وأخيراً، اقترحت أمينة الاتفاقية أن يقرر مؤتمر الأطراف أن يطلب من اللجنة الدولية الحكومية مواصلة العمل على إقامة شراكات راسخة مع المجتمع المدني لضمان وضع سياسات فعالة على المستوى القُطري. وأشارت إلى أن مشاركة المجتمع المدني وإقامة شراكات مع القطاعات العامة والخاصة وغير الهادفة للربح كانتا على الدوام مدرجتين في جدول أعمال الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية وأصبحتا الآن بنداً منتظماً في جدول أعمال اللجنة الدولية الحكومية. وأشارت إلى أن مؤتمر الأطراف واللجنة الدولية الحكومية قد اتخذا ما مجموعه ١٩ قراراً بشأن مشاركة المجتمع المدني في أعمالهما. واقترحت أن تواصل اللجنة الدولية الحكومية، خلال الدورة ٢٠١٧-٢٠١٩، الانطلاق من هذه الإنجازات ومن النهوج المبتكرة لإدارة الثقافة على المستوى الدولي، وأن توحد أيضاً قراراتها وإجراءاتها من خلال وضع استراتيجية للتواصل مع الجهات المعنية.

واختتمت أمينة الاتفاقية مداخلتها مشددة على وجوب إيلاء القدرات المالية والبشرية للأمانة الاعتبار الواجب، وعلى أن إشراك المجتمع المدني والشركاء الآخرين هو السبيل لتلبية الاحتياجات والأولويات المتزايدة التي حددتها الأطراف.

174- وشجع **الرئيس** الأطراف على تحديد الأولويات للمستقبل بعناية وعلى العمل معاً لضمان توافر الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات.

175- وأشار وفد **كندا** إلى محدودية الموارد ومن ثم شجع مؤتمر الأطراف على تحديد المجالات ذات الأولوية. وأقر بأهمية المبادئ التوجيهية التنفيذية، لكنه أكد أن قوتها تكمن في تنفيذها ومتابعتها. وذكر أن من الضروري التخطيط لأنشطة ملموسة من أجل تفعيل المبادئ التوجيهية التنفيذية.

وشدد **وزير الثقافة والاتصالات في حكومة كيبيك، السيد لوك فورتين**، على أنه ينبغي للجنة أن تواصل أنشطتها الحالية بشأن المسائل الرقمية، وتروج الاتفاقية في سائر المحافل الدولية وتقييم أثرها، وفي الوقت نفسه أن تولي المادة ٢١ اهتماماً خاصاً. وأشار إلى أنه ينبغي للأطراف الاتفاق على تدابير لوضع المبادئ التوجيهية التنفيذية المعتمدة حديثاً حيّز التطبيق.

فضلاً عن ذلك، أشار إلى أهمية تحديث قاعدة البيانات على الإنترنت من خلال دراسات بشأن تطبيق الاتفاقية في إطار الاتفاقات التجارية. وسلط الضوء على ضرورة دعم تنمية القدرات وأكد من جديد أهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في هذا الصدد.

176- واقترح وفد **المكسيك** أن تدرج اللجنة الدولية الحكومية في أنشطتها ترويج تدابير محددة وممارسات أفضل فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التنفيذية لتطبيق الاتفاقية في البيئة الرقمية، مع الأخذ في الاعتبار أن السلع والخدمات الثقافية تُنتَج بالفعل وتوزَّع وتُوفَّر بوسائل رقمية.

177- وأعرب وفد **ألمانيا** عن دعمه للأنشطة المقترحة، خاصة فيما يتعلق بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي. واقترح أن يُنظَر في الأنشطة المقبلة من منطلق عدم إثقال كاهل اللجنة الدولية الحكومية وفي ضوء الموارد المتاحة، مقدماً مثالاً عل ذلك فكرة إعداد تقرير عالمي أكثر صلة بالواقع مرة كل أربع سنوات. وذكر أنه يفضل بذل المزيد من الجهود لربط الاتفاقية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار مؤشراتها بدلاً من مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٣ خلال فترة السنتين هذه.

وتحدث وفد **كمبوديا** باسم المجموعة الفرنكوفونية وقدم اقتراحات التعديل التي أعدها فريق العمل المعني بالتنوع الثقافي. وشملت هذه الاقتراحات أخذ الشباب في الاعتبار، ورصد أثر المادتين ١٦ و٢١، وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية المعتمدة حديثاً، ومراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ من أجل تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالتقارير الدورية لفترة الأربعة أعوام. وأوضح أن من الأفضل، نظراً إلى محدودية الموارد، مواصلة التفكير في المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٣ وتأخير مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٦. وأبرز الوفد أيضاً أن أولويات بلده تركز على بناء القدرات بصورة أساسية وشكر السويد على دعمها.

178- وأيد وفد **السويد** الدعوة إلى تنفيذ أنشطة مركزة وشدد على تعزيز حقوق الإنسان والحرية الفنية والمساواة بين الجنسين بوصفها مجالات ذات أولوية.

179- وطلب **الرئيس** من الأمانة عرض مشروع القرار المعدل 6.CP 12 على الشاشات. وأعلن الرئيس اعتماد الفقرتين ١ و٢ نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض عليهما.

180- وأعرب وفد **بنغلاديش** عن تأييده للفقرة ٣ الجديدة المقترحة التي اعتبرها مفيدة، واقترح إضافة كلمة "النساء" بعد "الشباب".

181- وأعلن **الرئيس** اعتماد الفقرة 3 بصيغتها المعدلة نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض عليها.

182- واقترح وفد **ألمانيا** تعديل الفقرة ٤ بحيث يصبح نصها "مشاطرة النتائج من خلال نشر تقرير عالمي كل أربع سنوات، أو كل سنتين إذا أمكن".

183- واقترح وفد **الدنمارك** إضافة عبارة "رهناً بالموارد الخارجة عن الميزانية" إلى الفقرة الفرعية الرابعة من الفقرة ٤ "تحديد الإجراءات ذات الأولوية فيما يتعلق بأفضل الممارسات لتطبيق المبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية في البيئة الرقمي".

184- وسأل وفدُ **كندا** وفدَ الدنمارك عما إذا كان يقترح ربط الموارد الخارجة عن الميزانية بالأنشطة المتعلقة بالمسائل الرقمية حصراً.

185- وردّ وفد **الدنمارك** بأنه لم يكن يقصد الأنشطة المتعلقة بالبيئة الرقمية بل الأنشطة الجديدة، لأن تمويل الأنشطة الحالية يمثل تحدياً بالفعل.

186- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن الإجراءات ذات الأولوية يمكن أن تكون من عدة أنواع، رهناً بالموارد المتيسرة. وذكرت على سبيل المثال أنه خلال السنوات القليلة الماضية، طلبت الأطراف من الأمانة إجراء بحث بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية. وأيدت حكومة إسبانيا إجراء دراسة في هذا الموضوع واتفقت الأطراف في إثر ذلك على أهمية توسيع نطاق هذه الدراسة بحيث تشمل مناطق أخرى. وذكرت أنه عندما تعتمد اللجنة الدولية الحكومية خطة عملها، سيُطلب منها تحديد الأولويات الأشد إلحاحاً.

187- وأعرب وفد **السويد** عن تأييده للتعديل المقترح.

188- وذكر وفد **كندا** أنه لا يؤيد التعديل على النحو المقترح بسبب خشيته من أن تؤدي الصياغة إلى عدم اتخاذ أي إجراءات على الإطلاق لتنفيذ المبادئ التوجيهية المعتمدة حديثاً، حتى الإجراءات التي لا تتطلب تمويلاً من خارج الميزانية.

189- وأشار وفد **فرنسا** إلى أن تنفيذ المبادئ التوجيهية المعتمدة حديثاً، مع أنه قد يقتضي البحث عن ممارسات جيدة، لا يستدعي بالضرورة إجراء دراسات واسعة النطاق. وشدد على أنّ من الممارسات الشائعة الإقرار بأن الموارد الخارجة عن الميزانية لازمة لتنفيذ أنشطة جديدة تفادياً لإثقال كاهل الأمانة، وأنّ بالإمكان إدراج فقرة جديدة بهذا المعنى في نهاية القرار.

190- وأشار وفد **ألمانيا** إلى أن الفقرة ٥ من مشروع القرار تقضي بأن تضع اللجنة الدولية الحكومية أولويات جديدة للأنشطة المحددة وفقاً للموارد المتاحة من ميزانية البرنامج العادي ومن الأموال الخارجة عن الميزانية، وتساءل عما إذا كانت هذه الفقرة تتناول بالفعل الشواغل التي أثارتها الوفود السابقة.

191- وأوضح وفد **الدنمارك** أن الفقرة ٥ تتعلق بتحديد مصادر تمويل للأنشطة الحالية في حين أن التعديل المقترح يتعلق بأنشطة جديدة.

192- واقترح وفد **كندا**، مع وفد الدنمارك، صياغة بديلة على النحو التالي: "تحديد الإجراءات ذات الأولوية فيما يتعلق بأفضل الممارسات لتطبيق المبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية في البيئة الرقمية والأنشطة الجديدة الملائمة، رهناً بتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية"، لضمان مواصلة تنفيذ المبادئ التوجيهية مع بقاء الأنشطة الجديدة مشمولة بموارد خارجة عن الميزانية.

193- وأعرب وفد **فنلندا** عن خشيته من أن يستحدث التعديل المقترح أولوية زمنية فيما يتعلق بتنفيذ مختلف المبادئ التوجيهية التنفيذية. وأشار إلى أن النقاش يمكن أن يتناول فعلاً تصور الأطراف لأولويات الاتفاقية. وأشار الوفد إلى أنه يمكن أن يكون مرناً في هذا الصدد ولكنه حث الأطراف أيضاً على أن تدرك السوابق التي يمكن أن تُحْدِثَها.

194- ووافق **الرئيس** على ذلك وانتقل إلى دراسة الفقرات الفرعية التالية من الفقرة ٤.

195- وأفاد وفد **السنغال** بأنه يفضل الصيغة الأصلية على الفقرتين الفرعيتين الجديدتين المقترحتين ٧ و٨. وطلب إيضاحاً عن النص الجديد، ولا سيما فيما يتعلق بمراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ لأن النص الأصلي أوسع نطاقاً. وأبدى تأييده أيضاً للنص الأصلي المتعلق بمراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادتين ١٣ و١٦.

196- وأوضح وفد **كمبوديا**، متحدثاً باسم المجموعة الفرنكوفونية، أن التعديلات اقتُرحت في ضوء اعتماد المبادئ التوجيهية التنفيذية وهو ما سيترتب عليه عمل إضافي، ومن منطلق جدوى تأخير إجراء تعديلات هامة للمبادئ التوجيهية القائمة. وفيما يتعلق باقتراح وفد السنغال بالعودة إلى النص الأصلي، ذكر أن المجموعة الفرنكوفونية لا تعارض ذلك.

197- وأبدى وفد **ناميبيا** اتفاقه مع وفد السنغال.

198- وأجاب وفد **فرنسا** على سؤال وفد السنغال مذكّراً بأنه أمكن اعتماد المبادئ التوجيهية بسهولة نسبية بفضل العمل التحضيري الهام الذي تم في السنوات السابقة. وترمي اقتراحات التعديل، في هذا السياق، إلى تشجيع مواصلة التفكير في الموضوعات المطروحة. وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ على وجه التحديد، أوضح أن الإضافة المتعلقة بالنشر الإلكتروني للتقارير الدورية تنبع من شواغل عملية. وأعلن الوفد أنه لا يعارض مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية معارضة شديدة، لكنه يعتقد بضرورة إجراء المزيد من المناقشات قبل مباشرة عملية المراجعة.

199- وسأل وفد **ألمانيا** إذا كان القصد هو حذف الفقرة الفرعية المتعلقة بنشر التقارير الدورية عبر الإنترنت أو الحفاظ عليها، لأنه رأى أن المناقشات أظهرت توافقاً واضحاً في الآراء بشأن هذا النهج. واقترح أنه، بروح من المرونة، يمكن ربط الفقرات الفرعية المتعلقة بالمادتين ١٣ و٩ معاً من أجل استحداث إطار عملي لوضع تقارير دورية يأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويشجع على تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها.

200- واقترحت **أمينة الاتفاقية** الجمع بين الفقرة الفرعية الجديدة والنص الأصلي على النحو التالي: "إجراء استعراض للمبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ٩ المتعلقة بتبادل المعلومات والشفافية، وكذلك ملحقها المتعلق بالتقارير الدورية لفترة الأربعة أعوام، وإتاحة هذه التقارير التي تقدم قبل كل دورة من دورات اللجنة الدولية الحكومية على الإنترنت".

201- وأعرب وفد **السنغال** عن تأييده اقتراح الأمانة إذا احتُفظ بالفقرات الفرعية المتعلقة بمراجعة المبادئ التوجيهية للمادتين ١٣ و١٦.

202- وأعرب وفد **كندا** عن اعتقاده بأنه تم التوصل إلى حل للمادة ٩ وطلب من وفد السنغال إطلاع الحاضرين على شواغله المحددة بشأن الاقتراح المتعلق بالمادة ١٣.

203- واقترح وفد **السنغال** أن تدرس اللجنة الدولية الحكومية إجراءات محددة وأن تراجع المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٣ من أجل أخذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الاعتبار.

204- وأبدى وفد **السويد** اتفاقه مع وفد السنغال وأعرب عن قلقه من أن الجزء الأخير من الفقرة الفرعية المقترحة، الذي سيتطلب من الأطراف جمع مزيد من المعلومات عن الإجراءات المتخذة على جميع المستويات الجغرافية، يمكن أن يترتب عليه عبء غير ضروري على صعيد تقديم التقارير.

205- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى أن المادة ١٣ نوقشت عندما أعدت الأمانة التقرير عن أنشطتها، مما أفضى إلى جدول يربط إطار الرصد وأهداف الاتفاقية مع الغايات المرتبطة بها من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وذكّرت بأن الجدول يعرض أيضاً أساليب العمل التي اتبعتها الأمانة لإنتاج بيّنات بشأن العمل الرامي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واقترحت تعديل الفقرة الفرعية المتعلقة باستكشاف إجراءات محددة بحيث يشار إلى طبيعة هذه الإجراءات.

206- واقترح وفد **بنغلاديش** أن تعاد صياغة مطلع الفقرة الفرعية بحيث ينص على "مواصلة عمل الأمانة من أجل التنفيذ الفعال للمادة ١٣" وبذلك إزالة الغموض الذي يحيط بعبارة "استكشاف إجراءات محددة".

207- وذكر وفد **السنغال** أنه يفضل الإشارة إلى مراجعة المبادئ التوجيهية، لأنه لا يزال غير متأكد من نوع هذه "الإجراءات المحددة" المحتمل. وأعرب عن قلقه من أن تلقي مراجعة المبادئ التوجيهية الضوء على مسائل أخرى قد تحتاج إلى مراجعة لتتوافق توافقاً أفضل مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن ثم فهو لا يرغب في تقييد نطاق المراجعة.

208- ولاحظ وفد **إكوادور** أن توافقاً في الآراء يبدو ممكناً، واقترح استخدام اقتراح وفد السنغال، مع الإقرار في الوقت نفسه بالعمل الذي قامت به الأمانة حتى الآن من أجل مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية.

209- ووافق وفد **كولومبيا** على الفكرة التي طرحها وفد إكوادور.

210- وأشار وفد **كندا**، رغبةً منه في التوصل إلى توافق في الآراء، إلى أنه لا يرى ضرورة لمراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٦ لأنه يريد مناقشة هذه المسألة مسبقاً. واقترح تعديل الفقرة الفرعية المتعلقة بالمادة ١٦ ليؤخذ فيها بالصياغة المستخدمة في الفقرة الفرعية المتعلقة بالمادة ١٣ على النحو التالي: "من أجل التنفيذ الفعال للمادة ١٦ واستعراض المبادئ التوجيهية التنفيذية للمادة ١٦، عند الاقتضاء".

211- واستعرض وفد **فرنسا** الحل الوسط الذي تم التوصل إليه، مشيراً إلى أن الفقرة الفرعية المتعلقة بالمادة ٩ لم تتغير. ونوه إلى أن نهاية الفقرة الفرعية بشأن المادة ١٣ المتعلقة بالالتزامات في مجال تقديم التقارير قد حُذفت واستعيض عنها بعبارة "ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، استعراض المبادئ التوجيهية التنفيذية على النحو الذي أوصت به اللجنة الدولية الحكومية في مؤتمر الأطراف في الفقرة ١٣ من تقريرها". وأخيراً، أُضيفت فقرة فرعية جديدة بشأن المادة 16 من أجل "مواصلة دراسة تنفيذ المادة 16 بهدف مراجعة المبادئ التوجيهية التنفيذية عند الاقتضاء". وأكد الوفد أن هذا الحل الوسط أتاح مواصلة المناقشات بلا استبعاد إمكانية مراجعة المبادئ التوجيهية عند الاقتضاء.

212- وأعرب وفد **السنغال** عن اعتقاده بأن شواغل جميع الأطراف قد أُخذت في الاعتبار.

213- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد مشروع القرار 6.CP 12.

اعتُمد القرار 6.CP 12.

البند ١٣ – انتخاب أعضاء اللجنة (الوثيقة DCE/17/6.CP/13)

214- ذكّرت **أمينة الاتفاقية** بقائمة المرشحين لعضوية اللجنة الدولية الحكومية على النحو التالي: فنلندا وكندا لشغل مقعدين في المجموعة الأولى؛ وصربيا وكرواتيا ولاتفيا لشغل مقعدين في المجموعة الثانية؛ والأرجنتين وكولومبيا لشغل مقعدين

في المجموعة الثالثة؛ وجمهورية كوريا والصين لشغل مقعدين في المجموعة الرابعة؛ وكينيا ومالي لشغل مقعدين في المجموعة الخامسة (أ)؛ والعراق وقطر ومصر لشغل مقعدين في المجموعة الخامسة (ب).

215- وأشار **الرئيس** إلى أن أعداد المرشحين مساوية لأعداد المقاعد في جميع المجموعات باستثناء المجموعتين الثانية والخامسة (ب). وطلب من شخصين ينتميان إلى مجموعات انتخابية مختلفة التطوع من أجل فرز الأصوات.

216- وتطوع ممثلان عن وفدي **المغرب وزيمبابوي** لفرز الأصوات.

217- وأعلن **الرئيس** بداية الاقتراع، وبعد استراحة لفرز الأصوات، أعلن نتائج الانتخابات. وأشار فيما يخص المجموعة الثانية إلى أن صربيا حصلت على ٥٦ صوتاً وكرواتيا على ٥٧ صوتاً ولاتفيا على ٨٦ صوتاً، وأعلن انتخاب كرواتيا ولاتفيا. أما المجموعة الخامسة (ب)، فذكر أن العراق حصل على ٦٤ صوتاً وقطر على ٥٢ صوتاً ومصر على ٨٣ صوتاً، وأعلن انتخاب العراق ومصر.

وأعلن الرئيس، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد القرار 6.CP 13. وهنأ الدول الأطراف المنتخبة حديثاً في اللجنة الدولية الحكومية وشكر الأعضاء المنتهية ولايتهم.

اعتُمد القرار 6.CP 13 بصيغته المعدلة.

218- قدمت السيدة ميلاني أفيري، **المقررة**، ملخصاً للدورة والقرارات المتخذة.

219- وأعلن **الرئيس**، نظراً إلى عدم وجود أيّ اعتراض، اعتماد جميع القرارات.

220- وذكر أحد الممثلين أن المنتدى الأول للمجتمع المدني، الذي حضره زهاء ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني وعدة ممثلين عن الأطراف، كان بنّاءً للغاية وسمح لهذه المنظمات بوضع خطة عمل لإعداد تقريرها الذي ستقدمه إلى الدورة الحادية عشرة للجنة. وأعلن إنشاء فريق تنسيق في أعقاب المنتدى. وسيتعاون فريق التنسيق هذا مع الأمانة للإسهام في تطوير الاتفاقية في المستقبل.

221- وشكر **الرئيس** جميع المندوبين وممثلي الأطراف. وذكّر جميع المشاركين بضرورة الإجابة على الدراسة الاستقصائية لتقييم رضا المشاركين. وشكر الرئيس المقررة والمترجمين والمترجمين الفوريين والفنيين. وأشاد بالمديرة العامة وأثنى على العمل الممتاز للأمانة ولا سيما أمينة الاتفاقية التي دعمته ودعمت مؤتمر الأطراف بأسره لضمان إنجاح هذه الدورة.

222- وشكرت **أمينة الاتفاقية** الرئيس على إدارة الدورة، والأطراف ومنظمات المجتمع المدني والمشاركين في حلقة النقاش والمقررة والمترجمين الفوريين والفنيين. وشكرت، على وجه الخصوص، أعضاء الأمانة على عملهم الممتاز.

223- وشكرت **مديرة قسم الإبداع**، السيدة جيوتي هوساغراهار، الرئيس وأمينة الاتفاقية والأمانة والمقررة والمشاركين.

224- وأعلن **الرئيس** اختتام الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

اختتام الدورة